جامعـــة قاصـــــدي مرباح- ورقلـــــة -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

الميدان:حقوق وعلوم سياسية

الشعبة:علوم سياسية

تخصص :دراسات أمنية وإستراتيجية

من إعداد الطالبة: سميرة سدراتي

بعنوان:

تأثير التحولات الجيواستراتيجية على السياسات الأمنية و الدفاعية بعد نهاية الحرب الباردة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 25 / 2016/05

أمام اللجنة المكونة من السادة

الدكتور : عصام بن الشيخ (جامعة قاصدي مرباح ورقلة) ..... رئيسا

الدكتورة: شمسة بوشنافة (جامعة قاصدي مرباح ورقلة) ..... مشرفا

الأستاذ: عبد الكريم باسماعيل (جامعة قاصدي مرباح ورقلة) ..... مناقشا

السنة الجامعية : 2015-2016

إهداء

اهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما و الإخوة و الأخوات كما اهديه إلى زوجي و ابنتي سارة و كل الأحبة

سميرة سدراتي

شكر و عرفان

الشكر أولا لله
اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك
اللهم لك الحمد كله والشكر كله
اللهم لك الحمد حتى ترضـــى
أحمده حمدا كثيرا طيبا مبارك
الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع
الشكر كل الشكر "للوالدين العزيزين"
أتقدم بجزيل الشكر و التقدير
إلى الدكتورة المشرفة
شمسة بوشنافة
ما قدمت لي من نصائــح
و توجيهات و إرشادات كانت خير
عـــون و سنـــد في إنجـــاز هذه المذكـــرة
الشكر كذلك للأستاذة طاجين فريدة على المساعدة العلمية والمعنوية
كمـــــــا أشكر أعضاء لجنة المناقشة ، الذين شرفوني بقبول مناقشة رسالة تخرجي لنيل شهادة الماستر
كذلك أتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذتي الكرام، على مجهوداتهم المبذولة من أجل تكويننا
لكل هؤلاء أسمى معاني الشكر و التقدير

مقدمة

السياسات الأمنية والدفاعية لا يجب حصرها في الجانب العسكري الضيق بل يجب التركيز على جميع الجوانب الأخرى (الاقتصادية ، الثقافية و الاجتماعية)، فالسياسات تحدد وتضبط بناء على البيئة الجيواستراتيجية والأمنية الداخلية والخارجية للدولة، وهذه السياسات منذ نهاية الحرب الباردة رسمت ضمن سياسات الدولة وحدودها الداخلية، إلا أن هذا التوجه بدأ يتطور مع ظهور التهديدات اللاتماثلية وتطور وسائل التكنولوجية الحديثة .

فمنذ نهاية الحرب الباردة شهدت الساحة الدولية تحولات كبيرة، وفي ظل هذه التحولات والبيئة الأمنية الجديدة، أصبح ينظر إلى سياسات الدفاع ليست باعتبارها أداة لحماية السيادة والحدود الإقليمية للدولة، بل باعتبارها أداة للوقاية والمراقبة والتدخل السريع في إطار الأمن التعاوني أو التشاركي ، هذا الذي غير معنى الحرب والأمن، كما آدت نهاية الحرب الباردة إلى زيادة التدخلات السياسية والإنسانية في شؤون الدول، هذا الذي أفرز أزمة السيادة، وبظهور العولمة بدأت أركان الدولة الوطنية كفاعل في العلاقات الدولية تهتز ومع تزايد نشاط فاعلين جدد في العلاقات الدولية ينافسون الدول في تدبير وظائفها السياسية على المسرح الداخلي و الدولي ، ومنها خاصة المنظمات الإرهابية في المجال الأمني ولهذه الفواعل دور هام في فقدان الدولة لسلطتها على إدارة التحكم في القضايا الأمنية. وتعاني الدولة أيضا من ضعف سلطتها في امتلاك استخدام العنف الشرعي، حيث ظهرت إلى جانب الدولة منظمات إرهابية وشبكات إجرامية عابرة للأوطان، الأمر الذي غير من التصور الكلاسيكي للحرب، التي كانت بين الدول وبين الجيوش النظامية، إلى حرب جديدة بين الجيوش النظامية والعصابات الإجرامية و الإرهابية. وتظهر انعكاسات هذه التحولات الجيواستراتيجية في الشركات الأمنية وفي احترافية الجيوش واعتمادها على التكنولوجيات الحديثة في

الاتصالات .هذا التحول سببه إذن تراجع الفضاء الوطني والعسكري وتغير مفهوم الصراع و زوال نظرية اختراق الحدود وضعف السيادة الأمنية . فلم تعد الدولة الفاعل الوحيد الذي يمتلك العنف ويمارسه .

1-أسباب اختيار الموضوع

ترجع أسباب اختيار الموضوع "تأثير التحولات الجيواستراتيجية على السياسات الأمنية والدفاعية بعد نهاية الحرب الباردة "إلى أسباب ذاتية و موضوعية .

الأسباب الذاتية

ترجع أسباب اختيار الموضوع "إلى رغبة الباحثة في الاطلاع وتوسيع معارفها في موضوع السياسات الأمنية والدفاعية بعد نهاية الحرب الباردة .

الأسباب الموضوعية

إن الضرورة تقتضي معالجة المواضيع التي تساهم دراستها في توضيح الروئ ورسم تصور وخطط استراتيجية في السياسات الأمنية والدفاعية للدول بعد نهاية الحرب الباردة .

2-أهمية الموضوع:

تبرز أهمية البحث في إبراز التكيف الدولي مع التحولات الجيواستراتيجية في سياستهم الأمنية والدفاعية بعد نهاية الحرب الباردة، وكذلك تحديد التهديدات الأمنية الجديدة التي تشهدها الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة .

3- أهداف الموضوع

يندرج هذا الموضوع ضمن حقل الدراسات الأمنية باعتباره يطرح موضوع التحول في السياسات الأمنية والدفاعية بعد نهاية الحرب الباردة . ويمكن إجمال أهداف الموضوع في قسمين:

الأهداف العلمية

1-تزويد البحث في مجال الدراسات الأمنية بمرجع يساهم في حل الإشكاليات المطروحة .

2- إبراز دور التحولات في السياسات الأمنية والدفاعية بمختلف مستوياتها (الداخلي أو المحلي ، الإقليمي و الدولي) .

الأهداف العملية

محاولة الكشف عن توجهات السياسات الأمنية و الدفاعية على مستوى العالم ودراسة طرق تكيف الدول مع هذه التحولات للاستفادة منها.

4-الإشكالية

تتلخص إشكالية البحث في دراسة انعكاسات التهديدات الأمنية الجديدة على السياسات الأمنية والدفاعية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة. ومن خلال ما سبق فان إشكالية الدراسة تكمن في تسأل أساسي مفاده :

ما مدى تأثير التحولات الجيواستراجية على السياسات الأمنية والدفاعية بعد نهاية الحرب الباردة ؟

و تتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية :

- ما مفهوم الأمن ؟

- ما هي التحولات الجيواستراتيجية بعد نهاية الحرب الباردة ؟

- ما هي التهديدات الأمنية في ظل التغيرات الجيواستراتيجية بعد نهاية الحرب الباردة ؟

- ما هي نتائج التحولات الجيواستراتيجية على السياسات الأمنية و الدفاعية بعد نهاية الحرب الباردة ؟

5-الفرضيات

في محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة ، يمكن صياغة الفرضيات على النحو التالي :

كلما انفتحت الساحة الدولية بتأثير العولمة كلما زادت التهديدات الأمنية وتطورت.

كلما تطورت البيئة الأمنية كلما تطورت السياسة الأمنية و الدفاعية للدولة.

6-<u>الإطار المنهجي</u>

المنهج الوصفي التحليلي : تماشيا مع مقتضيات الدراسة التي تتطلب تحليل أبرز التحولات الجيواستراتيجية التي شهدتها الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة وانعكاساتها على السياسات الأمنية والدفاعية.

المسح التاريخي : هذا الذي يساعد على تتبع وتطور التحولات الجيواستراتيجية بعد نهاية الحرب الباردة وكذلك ظهور التهديدات الأمنية الجديدة في الساحة الدولية .

7- <u>المقاربات النظرية</u>

النظرية الواقعية : لأنها من أهم النظريات التي تعتبر الأمن مسالة مهمة وضرورية في مستقبل العلاقات الدولية ، كما تركز النظرية الواقية على النظام الدولي كإطار تحليلي لسلوك الدول .

نظرية الاعتماد المتبادل : و يظهر ذلك في الدراسة من خلال الشركات الأمنية المتمثلة في حلف شمال الأطلسي و الاتحاد الإفريقي واتحاد الجامعة العربية

8-مصطلحات الدراسة:

تم توظيف العديد من المفاهيم نذكر منها :

السياسة الأمنية :Politique de sécurité : هي تعريف لما يعنيه أن تكون آمنا بالنسبة للنظام أو المنظمة أو أي كيان آخر، وأن أي سياسة أمنية ترتبط أساسا بنوعية التهديد الذي يمكن أن يعصف سيادة الدولة و وحداتها الترابية و إم سكانها ،وعليه فان أمن الدولة يواجه تهديدات عسكرية وأخرى غير عسكرية تأتي من زوايا متعددة يصعب أحيانا إدراكها ، فالتفوق العسكري وحده لا يحقق الأمن بمعناه الشامل . ويقصد بالسياسة الأمنية " عريضة تضم سياسات مختلفة للمساعدات و التعاون العسكري وتشديد أكثر على الدبلوماسية كأداة بناء الثقة ، وتحسين التفاعلات الدولية والقدرة على المساهمة في التوسع المثمر للبرنامج الأمني" . من خلال هذا التعريف يتبين أن السياسة الأمنية تحتاج إلى قوة الدبلوماسية من طرف الوحدات السياسية من اجل بناء سياسة أمنية داخلية وخارجية محكمة . وكذلك السياسة الأمنية في جوهرها هي مجموعة البرامج المحددة لتحقيق أهداف ومصالح الأفراد والمجتمعات ، فالدولة في سياساتها الأمنية تأخذ في الحسبان احتياجات أفرادها الأساسية ولا يجب حصر

السياسة الأمنية في الجانب العسكري الضيق بل يجب التركيز على جميع الجوانب الأخرى (الاقتصادية ، الثقافية و الاجتماعية) .[1]

الدفاع : بصورة عامة أمر عسكري محض (و هو في كل الأحوال لم يعد يستطيع أن يكون كذلك في العصر النووي). انه كافة النشاطات التي تقوم بها الأمة دون تصل إلى حالة الحرب .[2]

وعلى هذا فانه يشمل فضلا عن آلة الحرب ، الاقتصاد والهوية الثقافية والشخصية الحضارية ، ومكانة الأمة في العالم ، إنه دفاع قومي بمعناه الشامل ، دفاع على صعيد الأمة كلها ، انه كافة النشاطات التي تسمح لأية أمة أن تتقدم.

سياسة الدفاع :هي السياسة العامة التي تتعامل مع الأمن الدولي والجيش .وتضم التدابير والمبادرات التي تأخذ بها أو لا تأخذ بها الحكومات فيما يتعلق بصنع القرار والأهداف الإستراتيجية مثل متى وكيف تفوَّض القوات المسلحة الوطنية.

وتستخدم لضمان الحفاظ على استقلال التنمية الوطنية والتخفيف من وطأة المصاعب المفروضة من الجهات الخارجية المعادية والعدوانية. في (وزارة الدفاع أو المنظمة المقابلة لها) يكون الوزير هو صانع القرار الرئيسي لسياسة الدفاع الوطني.

الإستراتيجية : **stratégie** هناك من يعتبر أن الإستراتيجية "مصطلح استخدم في اللغة اليونانية القديمة " وكان يقصد بها وصف القائد بمعنى أن الإستراتيجية هي فن القيادة ومن تم جاء مصطلح الإستراتيجية العسكرية الذي يقصد به تلك الخطط العامة

---

[1] محمد عسال ، السياسة الأمنية التركية في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة -الرهانات و التحديات- ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ، الميدان الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2015/2014، ص ه

[2] وليد خالد احمد ، مفهوم الدفاع في العقيدة العسكرية الدفاعية ،متوفرة على الرابط التالي :
http://www.kitabat.com/ar/page/27/01/2015/43272
تاريخ النشر 25 كانون الثاني 2015 تاريخ الاطلاع 2016/04/14.

التي توضع لإحراز أهداف سياسية ، ثم ظهرت فكرة الإستراتيجية الشاملة حيث عرفت على أنها : "فن تعبئة وتوجيه مصادر الأمة بما في ذلك القوات المسلحة ، من أجل تحقيق هدف السياسي".[1]

الإستراتيجية الشاملة هي التي تقود الصراع إلى الميادين السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو الدبلوماسية في حوارات ديناميكية حيث تستخدم القوة لفض النزاعات بينهم ، أو هي فن توزيع جميع الوسائل والإمكانات المتاحة بما فيها الإمكانات العسكرية لتحقيق أهداف سياسية. أو هي سياسة طويلة المدى للوصول إلى أهداف محددة باستخدام أفضل الوسائل فعالية لتحقيق الهدف .أو هي علم وفن تحقيق الغايات الأمنية العليا بالاستخدام الأمثل والإمكانات المتاحة .كما تنتهي الوضعيات الإستراتيجية إلى المناطق الجغرافية والمجال الطبيعي (الأرض و البحر).

ويمكن تعريف الإستراتيجية بأنها : التخطيط الواعي والعقلاني للمستقبل بناء على الإمكانات والموارد المتوفرة ، والظروف المحيطة بمجال استخدام هذه الإمكانات التي من المؤكد بأنها ستتوفر عبر الزمن القادم وتحديد الخيارات المناسبة ككل سياسة والبدائل لكل موقف مستجد و عموما .

الإستراتيجية هي : عقلنه السلوك السياسي حاضرا ومستقبلا . ومن الناحية الواقعية فان الإستراتيجية هي النتيجة النهائية للتخطيط الاستراتيجي ، مع أن المنظمات الأكبر يمكن أن تكون أكثر تحديدا في تطويرها للإستراتيجية التنظيمية من المنظمات الأصغر فان كل منظمة يجب أن يكون لها إستراتيجية من نوع ما.

[1] وليد ساعو ،الثورات العربية بين التوازنات و التفاعلات الجيواستراتيجية و متغيرات المنطقة العربية ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص الانظمة السياسية و المقارنة و الحوكمة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية ، 2014/2013.ص12.

الجيواستراتيجية : Geo- stratégique هناك خلط لدى الكثيرين بين الجيواستراتيجية والإستراتيجية والجيوبوليتك والجغرافيا السياسية . كما أن تعريف الجيواستراتيجية قليل جدا في المرجعيات العربية ، عرف أمين عارف : بأنها التخطيط السياسي والاقتصادي والعسكري الذي يهتم بالبيئة الطبيعية من ناحية استخدامها في تحليل أو تفهم المشكلات الاقتصادية أو السياسية ذات الصفة الدولية. وهناك من يرى : أن الجيواستراتيجية تبحث في المركز الاستراتيجي للدولة أو الوحدة السياسية ، سواء في الحرب أو السلم ، فتتناوله بالتحليل إلى عناصره أو عوامله الجغرافيا العشرة هي : الموقع ، الحجم ، الشكل ، الاتصال ، البحر ، الحدود ، العلاقة بالمحيط ، الطبوغرافيا ، المناخ ، الموارد ، السكان .[1]

السياسة الجغرافية : Geo politique تعرف السياسة الجغرافية بأنها: دراسة العلاقات المتبادلة للبيئة الجغرافية (لاسيما الجوانب الطبيعية ، العرقية، الاقتصادية، السكانية والبيئية) مع الدولة ولاسيما مع سياسات الدولة، إن سياسات الدولة الخارجية والصراعات الناشئة عنها ذات أهمية خاصة لمن يستعملون أنماط التحليل الجغرافي السياسي (الجيوبولتيكي).كما يمكن استعمال المصطلح للإشارة الى نظرة عقائدية تؤكد الآثار الحتمية المتعلقة بالعوامل الجغرافية ومنها الآثار في التطور السياسي للدول والمجموعات العرقية في الدول، و كان مثل هذا الموقف العقائدي على سبيل المثال ذات تأثير كبير في الحركة الاشتراكية الوطنية بين الحربين العالميتين .[2]

9-الدراسات السابقة

[1] وليد ساعو ، مرجع سابق ، ص13.
[2] عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، الجزء 2 ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ،ص70.

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الدراسات لكن من وجهات مختلفة من أهمها :

-دراسة **خليل إبراهيم حجاج ، محمد أحمد المقداد ، و صايل فلاح السرحان** حول " **أثر المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة : 1990-2010** " . بحيث تناولت الدراسة في المبحث الأول ، المتغيرات الدولية وانعكاساتها على هيكل وبنية الأحلاف والتكتلات الإقليمية والدولية ، وهذا من خلال دراسة طبيعة التغير في النظام الدولي، وازدياد التوجه نحو المؤسساتية والاعتماد المتبادل، وتنامي ظاهرة المؤتمرات الدولية أما في المبحث الثاني فقد ركز على مصادر تهديد الأمن القومي العربي النابعة من التغيرات في النظام العالمي ، وهذا من خلال استمرار القيود التي فرضتها الولايات المتحدة و تصاعدها في صيغة التهديدات، وتراجع إمكانات النظام العربي في النسق الدولي، والتطورات في الصراع العربي – الإسرائيلي، وتصاعد دور دول الجغرافي في مواجهة الأمن القومي العربي، إضافة إلى غياب الديمقراطية في الوطن العربي .

نلاحظ أن هذه الدراسة ركزت على مصادر تهديد الأمن القومي العربي نتيجة تأثير المتغيرات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة .

-دراسة **عبد العزيز عبد العزيز المهري** حول " **التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد وأثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي واستقرارها خلال الفترة (1990-2010)**" . وتضمنت الدراسة في الفصل الأول النظام الإقليمي الخليجي وتم التطرق فيه على التعرف على النظام الإقليمي الخليجي والأمن الوطني والإقليمي الخليجي، التعاون الخليجي في المجال الأمني والإستراتيجية الأمنية الشاملة، والفصل الثاني تناول المتغيرات الإقليمية المؤثرة على أمن دول مجلس التعاون الخليجي بعد عام 2003، وهذا من خلال التحولات السياسية الدولية (التحول إلى النظام الدولي

الجديد) والتحولات السياسية على المستوى الإقليمي والعربي (الشرق الأوسط) وتناول الفصل الثالث والأخير مستقبل أمن الخليج العربي ،وتم فيه التطرق إلى أمن الخليج والبيئة الأمنية الخليجية المعاصرة ، وتحديات نظرية الأمن الخليجي.

نلاحظ أن هذه الدراسة اقتصرت على تأثير التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد على أمن دول مجلس التعاون الخليجي .

10-تبرير خطة الدراسة

يتشكل الإطار العام للدراسة من مقدمة و ثلاث فصول رئيسية و خاتمة .

الفصل الأول :خصص لدراسة ا الإطار المفاهيمي والنظري للأمن، وهذا من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث .تناول المبحث الأول مفهوم الأمن لغة واصطلاحا أما المبحث الثاني فركز على تطور مفهوم الأمن والمبحث الأخير تطرق إلى المقاربات النظرية المفسرة للأمن.

أما **الفصل الثاني** فخصص لدراسة أهم التحولات الجيواستراتيجية من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث .تناول المبحث الأول ضعف الدور الأمني والدفاعي للدولة أما المبحث الثاني فقد تطرق إلى تطور التكنولوجيا العسكرية، والمبحث الأخير تناول بروز التهديدات الأمنية الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة .

والفصل الثالث والأخير فقد خصص للحديث عن انعكاسات التحولات الجيواستراتيجية على السياسات الدفاعية والأمنية بعد نهاية الحرب الباردة ، وهذا من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث . تناول المبحث الأول إعادة تنظيم الجيوش ومهامها بعد نهاية الحرب الباردة، أما المبحث الثاني تطرق إلى تطور التعاون في مجال الأمن الدولي (الشركات الأمنية) أما المبحث الثالث تناول تطور استراتيجيات حماية الأمن (بناء الأمن)

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي و النظري للأمن

يعتبر مفهوم الأمن من المفاهيم التي خصها الباحثين بالاهتمام خاصة مع التحولات الجيواستراتيجية فظهرت العديد من المفاهيم للأمن، لذلك سوف نتطرق في هذا الفصل إلى التعريف الغوي والسياسي كما نشير إلى مستوياته وكذا تطور هذا المفهوم، كما نتطرق إلى النظريات المفسرة للأمن في العلاقات الدولية، كالنظرية الواقعية والنظرية الليبرالية والنظرية البنائية.

المبحث الأول : مفهوم الأمن

يعود استخدام مصطلح " الأمن" إلى نهاية الحرب العالمية الثانية حيث ظهرت تيار من الأدبيات يبحث في كيفية تحقيق الأمن وتجنب الحرب، و كان من نتائجه بروز نظريات الردع والتوازن، ثم أنشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي عام 1974م،منذ ذلك التاريخ انتشر استخدام مفهوم " الأمن "بمستوياته المختلفة طبقا الطبيعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية .

ويعتبر مفهوم من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي، لأنه مفهوم نسبي ومتغير ومركب ، وذو أبعاد ومستويات متنوعة ، يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة، تختلف درجتها وأنواعها وأبعادها وتوقيتها، سواء تعلق ذلك بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي أو الدولي، فهو أحد المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية، الذي اتسم بالغموض الشديد منذ ظهور العلاقات الدولية كحقل علمي مستقل عقب الحرب العالمية الأولى، ولقد احتلت القضية الأمنية وضعا مركزيا في السياسة الخارجية لبعض الدول، التي تتخذ "الأمن" هدفا من أهدافها يتم تحقيقه بإتباع إجراءات وقائية وأخرى دفاعية من أجل تغير البيئة المحيطة.

أولا: مفهوم الأمن لغة واصطلاحا

من الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة" الأمن" شأنها في ذلك شان كثير من المفاهيم المتداولة في العلاقات الدولية التي تفتقر إلى تعريف محدد لها يمكن تقديره بشكل قاطع .[1]

أ-التعريف اللغوي

عرف الأمن في المعجم الوسيط (أمن)_ أمنا، وامنا، وأمانة، وأمنا وإمنا، وأمنة : اطمأن و لم يخف، فهو آمن، وأمن، وأمين، يقال : لك الأمان : أي قد أمنتك . والبلد اطمأن فيه أهله، ومنه سلم فلان على كذا : وثق به واطمأن إليه، أو جعله أمينا عليه ، وفي التنزيل العزيز :(هل أمنتكم عليه إلا كما أمنتكم على أخيه من قبل). والأمن في اللغة يطلق على عدم الخوف والحفظ والثقة والتصديق، والإجازة وطلب الحماية ، وعدم الخيانة، والدين، والقوة، والخالص الشريف، والطمأنينة والسلم . [2] وكثير ما ربط بين الأمن والخوف ففي القران الكريم نجد كلمة " الأمن " في الأصل هو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله ، وهذا ما ينجر عنه راحة النفس وذلك في قوله تعالى (فاعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف) . [3] وهذا تأكيد على أن الأمن هو ضد الخوف.

ويعبر عن الأمن في اللغة الانجليزية بكلمة security وهي كلمة مشتقة من الكلمة اللاتينية securitas/securus المستنبطة من الكلمة المركبة sine, cura ،حيث تعني كلمة sine "بدون" وتعني كلمة cura :التي أصلها curio "اضطراب "

---

[1] سليمان عبد الله الحربي ، "مفهوم الأمن ، مستوياته ، وصيغه وتهديداته "، دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد19 ، 2008/7. ص9.

[2] رابعة بنت ناصر السياري ، الأمن الداخلي في ضوء مقاصد الشريعة و القضايا المعاصرة الرياض ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ،ط1 ، 1432ه -2011م، ص20.

[3] سورة قريش ، الاية (3،4).

ومنه تعني sine,cura "بدون اضطراب ولا امن " ومعنى securty هو آمن، أمان ،اطمئنان.[1] كما ورد المفهوم في القاموس الانجليزي oxford بمعنيين:

المعنى الأول: حيث الأمن هو شرط توفر بيئة آمنة للأفراد وله شروط تتمثل في أن يكون الأمن دائما ويجب أن يكون الأفراد محميين ضد التهديدات. كما يجب أن يتحرر الأفراد من شك وقوع تهديد ما.

أما المعنى الثاني: فيعني وسيلة لتوفير بيئة آمنة، ولهذا المفهوم استعمالات عدة منها:الحفاظ على القوة والمكانة، الدفاع وتحقيق الحماية، ضمان وتأكيد على تحقيق الحماية، وهو وسيلة لتامين الأفراد أو السلع أو أي شيء آخر.[2]

ويعرف المنجد الفرنسي " le petit Robert " الأمن على أنه (حالة الدولة المستقرة الناتجة عن غياب حقيقي للخطر سواء ذو طابع مادي أو معنوي) .[3]

ب-التعريف الاصطلاحي

سعى الكثير من المهتمين بظاهرة الأمن للوصول إلى تعريف للأمن، وتباينت الآراء حوله لأنه أخذ أبعاد أخرى مع طبيعة العلاقات الدولية ومستجداتها، وفيما يلي عرض لبعض التعريفات الخاصة بالأمن .

إن الأمن بمفهومه الضيق كثيرا ما استخدم للتعبير عن الإجراءات الخاصة بتأمين المواطنين وممتلكاتهم داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة التي تمس المواطنين وممتلكاتهم ، ليتطور هذا المفهوم فيما بعد ليشمل الإجراءات المتعلقة بالدولة في

[1] The OXford English-ArabicDictioonory,N.S.Doniach.

[2] مسالي نسيمة، التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي و استراتيجيات مواجهتها ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2010/2009.، ص 8.

[3] علالي حكيمة ، البعد الأمني في السياسة الخارجية (نموذج الجزائر)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص: الديمقراطية و الحكم الراشد ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2011/2010.ص16.

مواجهة غيرها من الدول بداء بالإجراءات الوقائية في الداخل وتشكيل القوات المسلحة وعقد الأحلاف العسكرية إلى قيام الدولة بإجراءات إيجابية لتحقيق أمنها .[1]

من التعاريف المدعمة لهذا الاتجاه ما جاء في الموسوعة السياسية " الأمن هو ما تقوم به الدول للحفاظ على سلامتها ضد الأخطار الخارجية والداخلية التي قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط أجنبية أو انهيار داخلي ". [2] أما من وجهة نظر "دائرة المعرف البريطانية " فالأمن يعني "حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية ".[3]

ويقدم هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق تعريف للأمن بأنه "أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء .[4]

ولعل من أبرز ما كتب عن "الأمن " هو ما أوضحه "روبرت مكنمار"وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأحد مفكري الإستراتيجية البارزين في كتابه "جوهر الأمن "حيث قال : "إن الأمن يعني التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة ". واستطرد قائلا :"إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل ".[5]

ثانيا : مستويات الأمن

[1] خالد معمري، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة (دراسة في الخطاب الأمريكي 11سبتمبر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية و الدراسات الإستراتيجية ، جامعة باتنة ، 2008/2007..ص20.
[2] عبد الوهاب الكيلاني و آخرون ، الموسوعة السياسية ، ج1 ، (ن،م،ن) ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، ص 331، 1981.
[3] تباني وهيبة، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة ظاهرة الإرهاب ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية و مغاربية ، الأمن و التعاون ، جامعة مولود معمري ، باتنة ، 2014.ص19.
[4] مسالي نسيمة ، مرجع سابق.ص9.
[5] تباني وهيبة، مرجع سابق ، ص20.

هناك العديد من مستويات الأمن، من بينها: الأمن الإنساني، الأمن القومي أو الوطني، الأمن الدولي، الأمن الإقليمي .

أ-الأمن القومي (الوطني)

لقد ارتبط الأمن القومي في بدايات تعريفه بالقدرة العسكرية التي تعتمد على العمل المسلح الرادع بتحقيق الأمن، حيث كان والتر ليبمان (Walter Lippmann) من أوائل الذين وضعوا تعريفا لمصطلح "الأمن القومي " فاعتبر الدولة آمنه إذا لم تبلغ الحد الذي تضحي بقيمها إن أرادت أن تتجنب الحرب، وذلك في قوله:"إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون في عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة، لو تعرضت للتحدي، على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه ". فأمن الدولة، وفقا لهذا ، مساوي للقوة العسكرية ومرادف للحرب .[1]

ويعرفه ماكنمار "بأنه ما تقوم به الدولة أو مجموعة الدول التي يضمها نظام جماعي واحد من إجراءات في حدود طاقتها، للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات المحلية والدولية .[2]

كما يعرف هولستي الأمن القومي بأنه " الحفاظ على وجود الدولة وكيانها والعمل على تدعيم أمنها بأقصى ما تسمح به القدرات والطاقات المتاحة لها سواء ما تعلق منها بقوتها الذاتية أو هذه القوة مضافا إليها جانب من قوة الدول الكبرى .[3]

ب-الأمن الإقليمي

---

[1] سليمان عبد الله الحربي ، مفهوم الأمن ، .ص(13،14).

[2] ذياب موسى البداينة ، الأمن الوطني في عصر العولمة ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 1432ه/2011م . ط 1 ، ص 23.

[3] ليندة عكروم ، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال و جنوب المتوسط ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص ساسة مقارنة ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2010/2009 ،، ص 16.

كما جاء في دراسة لسليمان عبد الله الحربي بعنوان "مفهوم الأمن ومستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر) "بأن الأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن ،إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد ، حيث لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب، وإنما يتوافق مع غايات تنطلق أساسا من مصالح ذاتية بكل دولة ، ومن مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام .[1]

كما تعرف الموسوعة السياسية الأمن الإقليمي " بأنه نظام يعمل بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يوحي من ميثاقها بهدف الحرص على الأمن والسلام الدوليين وفض النزاعات بالطرق السلمية على أساس اعتبار أن أمن كل دولة وسلامتها الإقليمية من الأمور التي تضمنها كل الدول .[2]

ج- الأمن الدولي

لا يتوقف الأمن الدولي على استتباب الأمن بين الدول من الناحية الأساسية، بل أصبحت مسؤولية أمن الكوكب مسؤولية دولية ،حيث إن مهددات البقاء للعالم لا تتميز بين دولة غنية ودولة فقيرة، أو نامية ومتقدمة، فقد تنوعت مهددات الأمن الدولي والتي ليست حصرا على الصراعات والحروب الدولية لتشمل مشكلة الأوزون والتلوث والمخدرات وأسلحة الدمار الشامل وتهديد البحار والمحيطات ...إلخ . وجميع هذه

[1] سليمان عبد الله الحربي ، مرجع سابق .ص19.
[2] نفس المرجع،ص20.

المهددات ذات طبيعة دولية وعابرة للحدود الوطنية في آثارها. [1]وتحقيق الأمن الدولي يتطلب آليات عمل جماعية منها نظام الأمن الجماعي الذي كان أول تطبيق له في ظل عصبة الأمم لمنع نشوب الحروب و احتوائها. أو من خلال التجمعات والتكتلات الاقتصادية والإقليمية وتجسيد سياسة تعاونية، أو من خلال آلية المنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية، مثل مجلس الأمن باعتباره مختص في الأمن على مستوى منظمة دولية هي هيئة الأمم المتحدة . [2] والمقصود بنظام الأمن الجماعي هو :" النظام الذي تعتمد فيه الدول حماية حقوقها إذا ما تعرضت لخطر خارجي، ليس على وسائلها الدفاعية الخاصة، أو مساعدة حلفاءها وإنما على أساس من التضامن والتعاون المتمثل في تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية والفعالة لتحقيق هذه الحماية ". ويكون الأمن الدولي من خلال التعاون والتنسيق الدولي في إطار أوسع وشامل تحتضن وتقنن وسائله وغاياته وثائق دولية ملزمة التطبيق والتنفيذ.[3]

د-الأمن الإنساني

ظهر مفهوم الأمن الإنساني خلال تقرير التنمية البشرية للعام 1994 الصادر عن الأمم المتحدة الإنمائي ، ويركز هذا المفهوم على : صون الكرامة البشرية وكرامة الإنسان ، و تلبية حاجياته المادية والمعنوية .و يقصد بالأمن الإنساني هو ما يحفظ حق الإنسان أو الفرد في حياة كريمة مستقرة مطمئنة وهادفة، حياة دون خوف في الحاضر أو وجود إخطار تهددها في المستقبل وكذلك صون الكرامة البشرية مع توفيره

[1] ذياب موسى البداينة ، مرجع سابق ، ص (25،26).
[2] ليندة عكروم ، مرجع سابق ، ص 20.
[3] تباني وهيبة ، مرجع سابق ، ص45 .

احتياجاتها.[1] وفي السياق جملة من التعاريف ، تشترك في فكرة أمن الإنسان سواء من العنف أو من الحاجة وكذا مبدأ كرامة الإنسان.

-عرف للويد أكسورد LLOYD AXWORD وزير الخارجية الكندي الأسبق، الأمن الإنساني في جوان 1996 على أنه: "حماية الأفراد من التهديدات التي تكون مصحوبة أم لا بالعنف، وهي وضعية تتميز بغياب الخروقات للحقوق الأساسية للأشخاص، لأمنهم وحياتهم وهي رؤية للعالم تنطلق من الفرد وكغيرها من سياسات الأمن فهي تعني الحماية ".[2]

-عرف "كوفي عنان" سنة 2000 في المشروع المتعلق بالألفية : طرح الأمين العام السابق للأمم المتحدة تعريفا شاملا لمفهوم الأمن الإنساني أثناء تقديم مشروع الألفية كما يلي : " الأمن الإنساني في معناه الشامل يعني ما هو أبعد من غياب العنف المسلح ، فهو يشتمل حقوق الإنسان و الحكم الرشيد و الحق في الحصول على فرص التعليم والرعاية الصحية، والتأكد من أن كل فرد لديه الفرصة والقدرة على بلوغ احتياجاته الخاصة وكل خطوة في هذا الاتجاه هي خطوة نحو تقليل الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع النزاعات، فمنع التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف وحرية الأجيال القادمة في أن ترث بيئة طبيعية وصحية هي الأركان المترابطة لتحقيق الأمن الإنساني ومن ثمة تحقيق الأمن القومي " .[3]

-تعرف اللجنة المستقلة حول التدخل وسيادة الدول في 2001، عرفت الأمن الإنساني على أنه يعني: " أمن الأشخاص، أمنهم الجسماني ورفاهه م الاقتصادي والاجتماعي،

---

[1] قريب بلال ، السياسات الأمنية للاتحاد الأوربي من منظور أقطابه –التحديات و الرهانات -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دبلوماسية و علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2011/2010، ص38.

[2] حمو فريدة ، الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية ، ملخص مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص علاقات دولية ،جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2004/2003 ، ص44 .

[3] شكيط خالد ، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص دراسات افريقية ، جامعة الجزائر (3) ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2011/2010 ، ص35 .

وكذا احترام كرامتهم واستحقاقاتهم ككائنات بشرية، وحماية حقوقهم وحرياتهم الأساسية . فالأمن لم يعد في الإقليم بواسطة التسلح، وإنما أصبح يعني أكثر أمن الأفراد والأمن بواسطة التنمية الإنسانية والوصول للغذاء والعمل، وفي الأمن الايكولوجي " .[1]

-كما تعرفه " لجنة الأمن الإنساني " 2001 : " الأمن الإنساني هو حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرق تعزز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لذاته " .[2]

ويتحقق الأمن الإنساني من خلال التنمية الاقتصادية المستدامة، والحكم الرشيد، والمساواة الاجتماعية، وسيادة القانون، وانعدام التهديد والخوف بأشكاله المختلفة .[3]

المبحث الثاني : تطور مفهوم الأمن

عرف مفهوم الأمن تطورات خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة والتي عكست تهديدات جديدة أدت إلى ضرورة توسيع مفهوم الأمن وذلك بسبب التغيرات التي عرفتها بعض المفاهيم المؤثرة في الأمن كالسيادة والقوة بالإضافة إلى ظهور مدارس جديدة حاولت توسيع مفهوم الأمن إلى هذه الأبعاد الجديدة .

فقد ساهم بوزان في مجال توسيع الدراسات الأمنية ومهد الطريق لمدرسة كوبنهاغن التي اقترحت قراءة جديدة للأمن من خلال اعتبار أن الأمن المجتمعي هو الهدف الأساسي والمحوري للعملية الأمنية .[4] يعتبر "باري بوزان" رائد الأمن المجتمعي، وذلك لان هذا المفكر الانجليزي طور تصورا أمنيا ربط فيه الأبعاد الداخلية للأمن بالأبعاد الخارجية، وقام بإعطاء الأولوية للأمن المجتمعي، مع توسيعه لهذا المفهوم ليشمل عدة أبعاد مختلفة، مؤكدا على أن الأمن متعلق بمتابعة كل تهديد .كما

---

[1] حمو فريدة ، مرجع سابق ، ص 46 .
[2] شكيط خالد ، مرجع سابق ، ص36 .
[3] محمود شاكر سعيد و خالد بن عبد العزيز الحرفش ، مفاهيم أمنية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 1431ه/2010م. ط 1 ، ص11.
[4] خلف الله عمر ، التهديدات البيئية و فعالية الاستجابة السياسية في إفريقيا ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص: دراسات افريقية ، جامعة الجزائر 3، 2012/2011 ، ص20.

يشير إلى أن الأمن داخل النظام الدولي يعني قدرة الدولة والمجتمعات على حماية سيادة هويتها وتكاملها الوظيفي.[1]

فالأمن المجتمعي يركز على قدرة مجتمع على الحفاظ على نماذجه التقليدية من لغة وثقافة وعادات. فبناء الدولة يستلزم خلق ثقافة مشتركة بين المواطنين وهو ما يخلق إحساسا بالتضامن، بوجه عام، جاء بروز مفهوم الأمن المجتمعي لمواكبة مختلف التحولات والتهديدات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة من اتجاه للتكامل والتفكك فعلى سبيل المثال: تفكك عدد من الدول ومنها الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا ، خلق مشاكل أقليات مما أسهم في خلق عدم استقرار إقليمي وهو ما تتطلب جعل الهوية وهوية الجماعة الاثنية محور التركيز لبعض الدراسات الأمنية .[2]ومن تم، لم يعد مفهوم الأمن مقتصرا على الدفاع عن أراضي الدولة ضد الغزو الخارجي، وحماية الحدود، والدفاع عن السيادة الوطنية، المفهوم التقليدي لـ" الأمن " فقد تشعب المفهوم ليطال أمن المواطن، وأمن الإنسان والفرد، وأمن الجماعات والشعوب . وعليه جرى تصنيف الأمن في مجموعتين أساسيتين: الأمن الخشن الذي يعني الأمن التقليدي الدفاعي ضد المخاطر الخارجية والحروب الأهلية والداخلية، والأمن الناعم الذي يعني الناس في حاضرهم وغدهم .[3]

و قد حدد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 2004 تحت عنوان :"عالم أكثر أمنا : مسؤوليتنا المشتركة " التهديدات الجديدة في أنها أي حادثة أو عملية تؤدي إلى وقوع خسائر في الأرواح على نطاق واسع أو الحد من فرص الحياة وتلحق

[1] مدوني علي ، قصور متطلبات بناء الدولة في افريقيا و انعكاساتها على الامن و الاستقرار فيها ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2014/2013.ص 55.

[2] خلف الله عمر ، مرجع سابق، ص23.

[3] عدنان السيد حسين ، مفهوم الامن في اطاره العالمي ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد19، 2008.ص4.

الضرر بالدول بوصفها الوحدات الأساسية للنظام الدولي، هي تهديد للأمن الدولي، ومن خلال هذا التعريف حصر التقرير التهديدات الجديدة في :[1]

التهديدات الاقتصادية والاجتماعية كالفقر والأمراض المعدية وتدهور البيئة والصراع بين الدول وكذا الصراع الداخلي بما في ذلك الحروب الأهلية والإبادة الجماعية والأعمال الوحشية الأخرى المرتكبة على نطاق واسع، وتهديد الأسلحة والإشعاعات الكيميائية .

وعليه فان الأمن توسع، بعد ما كان يشمل الدولة بحدودها أصبح يركز على المجتمع والأفراد حيث أصبح الإنسان محور اهتمامات الدول وسياساتها الأمنية والدفاعية .

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للأمن

يعتبر مفهوم الأمن من بين المفاهيم المثيرة للجدل بين الدارسين والأكاديميين والمهتمين بحقل العلاقات الدولية، فهناك من يربط الأمن بالدولة وهناك من يربطه بنشر قيم الديمقراطية وهناك من يربطه بالفرد والمجتمع. وللإلمام بمفهوم الأمن كان لابد من التطرق إلى أهم النظريات التي تناولت موضوع الأمن في حقل العلاقات الدولية، ومنها النظرية الواقعية، النظرية الليبرالية والنظرية البنائية .

أولا:النظرية الواقعية

الواقعية هي الطريقة التي يتم وفقها النظر إلى العلاقات الدولية كعلاقة قوة، ويتعين علينا الرجوع إلى اليونان القديمة إذا أردنا تتبع جذور هذه النظرية، إذ أسس "توسيديدس "للواقعية ولعلاقة القوة التي تقوم عليها عبر تاريخه للحرب ة التي دارت

[1] خلف الله عمر ، ، مرجع سابق،ص24 .

رحاها بين آثينا وإسبرطا، والتي عرفت بـ "الحرب البيلونيزية " وقد قال في هذا الصدد أن :إرساء معايير العدالة يعتمد على نوع القوة التي تستمدها، وفي الواقع، فان القوي يفعل ما تمكنه قوته من فعله، أما الضعيف فليس عليه سوى تقبل ما لا يستطيع رفضه ."[1]

و يقول كنيث والتز (k.waltz): "في ظل الفوضى، فالأمن هو الهدف الأسمى لكن عندما يكون بقاء واستمرارية الدول مضمونا، ستبحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى مثل الهدوء والربح والقوة ".[2]

فمفهوم الأمن عند الواقعيين ارتبط بالدول فقط دون أن يمتد لباقي الفواعل الأخرى ، ولهذا حرص منظروا هذا الاتجاه على التفكير في الآليات التي من خلالها تحافظ الدولة على أمنها و سيادتها، ما يسمح بظهور سياسات معينة، ممثلة في سياسة التحالفات وكذا ميزان القوة، إضافة على السباق نحو التسلح وتجديد المنظومة العسكرية بسبب عدم الثقة في علاقة الدول فيما بينها، إضافة إلى الاستناد لمبدأ مساعدة الذات أي اعتماد كل دولة على ذاتها في تحقيق أمنها، وهذا ما تجسد منذ القدم في فكر نيكولاس ميكيافيلي، الذي يعد من الآباء المؤسسين للفكر الواقعي، من خلال كتابه "الأمير" أين نصح الحاكم بجعل القوة والحالة الأمنية فوق كل اعتبار.[3]

والقوة عند الواقعين مركبة من أجزاء عسكرية وغير عسكرية، كما أن لديهم نماذج لتضيف عناصر أو مقومات القوة الوطنية للدولة على اعتبار أن القوة تشتمل على جانب البعد العسكري على متغيرات أخرى كمستوى التطور التقني، النمو الديمغرافي ،

[1] تاكايوكي ياومري ، ترجمة : عادل زقاغ ، مفهوم الامن في نظرية العلاقات الدولية ، على الرابط :
www.goegeocities.com/adzggagh/secp.net يوم 08/02/2016 على الساعة 9:15
[2] تباني وهيبة ، مرجع سابق ،ص 29.
[3] ليندة عكروم ،مرجع سابق ، ص21.

المصادر الطبيعية والعوامل الجغرافية، شكل الحكومة والقيادة والسياسة والإيديولوجية [1].

وترى الواقعية التقليدية أن السياسة الدولية هي عبارة عن علاقات بين الدول ذات المصالح المتعارضة، مما يؤدي إلى نشوب النزاعات والحروب، ويكمن الحل في توازن القوى في ظل مجتمع فوضوي، ويتم مواجهة التهديدات بتطوير قدرات الدولة العسكرية، لان الأمن هو "أمن دولة و بقائها "، وهذا التصور الذي حصر بقاء الدولة في الجانب العسكري فقط، جعل مفهوم الأمن محصورا كذلك في الجانب الدفاعي فقط.

ومنه استقرت ديمومة الدولة في قلب النظرية الواقعية. لتصبح بذلك القدرة العسكرية مقياسا لقوة الدولة وقدرتها على الدفاع على أمنها إزاء تهديد غيرها لها مما يخلق مأزق الأمن بسبب الخوف المتبادل والتسابق في مجال التسلح والدفاع ،لضمان البقاء والأمن للدولة ضد أي تهديد تتعرض له .[2]

مع نهاية الحرب الباردة، شمل مجال الدراسات الأمنية ثورة حينما أخذ الباحثون وصانعوا السياسة يبتعدون عن المقاربة التقليدية ومحورها الدولة إلى فهم أكثر اتساعا لمفهوم الأمن، يشمل كل الجوانب الإنسانية وليس فقط الدول يركز على مصادر الأذى وليس فقط على التهديدات العسكرية الموجهة ضد الدولة.

واعتمد هؤلاء الباحثين في تبرير تصورهم هذا على حجتين أساسيتين هما:
أولهما أن الحرب بين الدول مازالت ممكنة، إلا أن الحروب في داخل الدول هي الأكثر عنفا اليوم، وليس المصلحة القومية هي الأهم في العديد من هذه النزاعات بل هوية الجماعة وثقافتها . و تشير وجهة النظر هذه إلى أن النظرة الواقعية المتعلقة بالأمن

[1] جيمس دورتي و روبرت بلتسغراف ، ن النضاريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ترجمة : وليد عبد الحي ، كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة و المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع (مجد)، بيروت 1985.،ص(59،60).
[2] مدوني علي ، مرجع سابق.ص 60.

ضيقة جدا. ثانيهما إن قدرة دولة ما على توفير الأمن لمواطنيها قد أصابتها عوامل التعرية من جانب عدد من التهديدات غير العسكرة كالمشكلات البيئية والنمو السكاني والأمراض ومشكلات اللاجئين، وشح الموارد.[1]

من خلال هذا نستنتج أن الأمن في النظرية الواقعية يرتكز على أمن الدولة التي تعتبر الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، من التهديدات الخارجية، ويكون ذلك بزيادة القوة العسكرية، وحماية حدودها وسيادتها.

ثانيا : النظرية اللبرالية

الليبرالية هي من المنظورات التي تمتلك تصورا أمنيا مخالفا للواقعية. بيحث يمتلك الليبراليون تصورا بديلا يتمثل في الأمن الجماعي وهو وفقا لـ "فولدستين "يتمثل في "تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر ".[2]

فكانط في كتابه "مشروع السلام "يحاول أن يبين أن السلام ممكن إذا توفرت بعض الشروط مثل بداية تحول في الوعي الفردي وإقامة جمهورية دستورية ومعاهدة فيدرالية بين الدول لإنهاء الحرب وليس تنظيمها فقط كما قال كذلك هوغو غروتيوس HugoGrotus . وقد دعى كانط في المادة التعريفية الثالثة لمشروعه بإقامة نوع من التنظيم العالمي بين الدول المتعاهدة .[3]

[1] مارتن غريفيش و تيري أوكالاهان ، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ، مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، 2008،ص79.
[2] فريدة طاجين ، محاضرات السداسي الثالث ماستر دراسات أمنية و إستراتيجية (مقياس الأمن و المخابرات)، السنة الدراسية 2016/2015.
[3] خالد معمري، مرجع سابق ، ص(94،93).

وهي الفكرة التي استند إليها الرئيس الأمريكي "وودرو ويلسون "في تصوره لعالم يسوده السلام، وهو الذي قرر بعد نهاية الحرب العالمية الأولى في إنشاء عصبة الأمم لتعزيز السلام في العالم .[1]

لقد أعاد الليبراليون النظر في مسألة الأمن من اتجاه أكثر اتساعا وشمولية من خلال فاعلين من غير الدولة ليصبح الأمن ليس فقط حماية أمن الدولة ضد تهديدات الدول الأخرى، وإنما من تهديدات فاعلين غير دوليين يشمل العوامل: المؤسساتية، الاقتصادية الديمقراطية، وهي أبعاد أكثر تأثير من العوامل العسكرية في إقامة السلام [2].

ترتكز النظرية الليبرالية على نشر قيم الديمقراطية، لان نشر القيم الديمقراطية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الأمن الدولي فانتشار الديمقراطية تحد من النزعة الاستعمارية وتحت على التسوية السلمية للخلافات. فالليبرالية التي اقترنت بكتابات مايكل دويل (Michel Doyel)، وبروست راست (Rausset Bruce)، تركز على المتغير الديمقراطي في التحليل الأمني، فالأمن وفق هذا الاتجاه يختزل في معادلة فحواها : كلما تدمقرطت الدول كلما صار النظام الدولي سليما، الديمقراطية وترسيخها على مستوى الدول وعلى مستوى بنى النظام الدولي من شأنه أن يكرس أطر السلام الدائم. وبنا هذا الاتجاه استنادا لفكرة الطرح السلمي الديمقراطي "لكانط" التي مؤداها أن الدول الديمقراطية لا تذهب إلى الحرب. إن نظام الأمن الجماعي، قد تعزز مع نجاح بعض المؤسسات الاندماجية كالاتحاد الأوربي وحلف شمال الأطلسي في تطوير أنظمة

[1] فريدة طاجين ، نفس المرجع.
[2] تباني وهيبة ، مرجع سابق ، ص 32.

مستقرة، على اعتبار أن وجود هذه المؤسسات التعاونية أوجد جملة من القواعد والضوابط التي تجعل الدول المنظمة إليها لا تسلك سلوكات عسكرية.[1]

مع نهاية الحرب الباردة انساقت الدولة الأمة تدريجيا بعيدا عن تبني الصيغة القديمة للأمن القومي ساعية إلى إيجاد صيغ أخرى للأمن، لأنه أصبح يتعين على هذا المفهوم أن يكون يتكيف للتعامل مع الأزمات الإقليمية، وأزمة الغذاء، وأزمة الطاقة، وأزمة التلوث البيئي .هذه الأزمات الأربعة تعتبر حساسة جدا للحياة الإنسانية .[2]

من خلال هذا نخلص إلى أن النظرية الليبرالية ترى أن الآمن يكون من خلال نشر قيم الديمقراطية التي تؤدي إلى زيادة الأمان. و رغم ذلك لم تختفي الحروب والنزاعات.

ثالثا : النظرية البنائية

أدى بروز المقترب البنائي مع نهاية الحرب الباردة إلى زعزعة التصورات الواقعية والليبرالية حول العديد من المفاهيم، وعلى رأسها مفهوم الأمن الذي أخذ بعدا آخر من المنظور البنائي، انطلاقا من أساس مرجعي يقوم عليه المقترب البنائي هو : اعتبار كل ما يحدث ليس كمعطى مسبق وإنما مبنى اجتماعيا .[3]

تعتبر مفاهيم الهوية، المصلحة والأفكار، من بين أهم الأدوات التحليلية عند البنائيين، فهم يرون أن كل دولة تتمتع بهويتها الخاصة المشكلة اجتماعيا عبر المعايير، القيم والأفكار المؤسساتية للبيئة الاجتماعية التي تتفاعل فيها الدول، فالدول تتمتع بهوية مؤسسية تولد من خلالها أهدافها الرئيسية كالأمن والاستقرار أو التنمية الاقتصادية، ويعتمد تحقيق مثل هذه الأهداف على هوياتها الاجتماعية أي كيف

[1] بالة عمار ، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، جامعة باتنة ، 2012/2011.ص22.
[2] فريدة طاجين ، مرجع سابق.
[3] بالة عمار ، مرجع سابق ، ص23

تنظر الدول لنفسها في مقابل الدول الأخرى في المجتمع الدولي، وعليه فهي تقوم ببناء مصالحها الوطنية على أساس هذه الهويات.[1]

فالمدرسة الويلزية للدراسات الأمنية النقدية والتي يعد كين بوث (Ken Booth) وريتشارد وين جونز (Richard Wyn Jones) واندرو لينكليتر (Andrew Linklater) من أهم روادها والتي انحدرت من تقاليد النظرية السياسية لايمانويل كانط (Immanwel Kant) وكارل ماركس (Karl Marx) عبر منظري مدرسة فرانكفورت كثيودور ادرنو (Theodor Odorno) ويورغن هابرماس (Jugen Habermas) وماكس خايمر (Max Horkheimer) بدأت في تحديد بديل مهم لمقاربة تسعى إلى توسيع الأمن بمفهومه الواقعي، وأهم ما أضافته هذه المقاربة هي رغبة مؤيدها في إعادة تصور الأمن بشكل جدري على أنه تحرر الأفراد والمجتمعات من القيود الهيكلية .[2]

تعتبر مدرسة كوبنهاغن من أبرز المدارس التي عمدت إلى توسيع مفهوم الأمن مستمدة أصولها التنظيرية في العلاقات الدولية من كتاب المنظر باري بوزان "الناس الدول والخوف : إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية "States) and people feur : The security problem in international relations) الصادر عام 1991 ترتكز دراسات مدرسة كوبنهاغن على التجليات الاجتماعية للأمن، ومن أبرز مفكريها نجد على رأسهم باري بوزان (Barry Buzan) وأولى ويفر (Ole Weaver) جاب دو ويلد (Jabe de Wilde) بالإضافة إلى العديد من

[1] مارتن غريفيش و تيري أوكالاهان ، مرجع سابق ، ص 109.
[2] فريدة طاجين ، مرجع سابق.

المفكرين الذين يشتغلون في معهد كوبنهاغن لدراسات السلام (Copenhagen peace Reseach Institution)[1].

وقد حدد باري بوزان خمسة قطاعات (هناك من يعتبرها أبعاد) لتحليل الأمن وهي :[2]

– الأمن العسكري وهو متعلق بمستويين هما القدرات العسكرية الدفاعية والقدرات العسكرية الهجومية .

– الأمن السياسي ويتعلق بالاستقرار التنظيمي للدولة والأنظمة والحكومات الإيديولوجية التي تعطيهم الشرعية .

– الأمن الاقتصادي ويتعلق بالنفاذ إلى المصادر والأموال والأسواق والتي تعد ضرورية للاستدامة مقبول من الرفاه وقوة الدولة .

– الأمن المجتمعي ويتعلق بالاستدامة المقبولة للأشكال التقليدية للغة والثقافة والدين والهوية الوطنية والأعراف الاجتماعية .

– الأمن البيئي ويتعلق بصيانة البيئة الحيوية المحلية والكوكيبية أو الكونية .

وتعتبر مجهودات المفكر باري بوزان رائد في إدراج الأمن المجتمعي (Socity Security) ضمن حقل الدراسات الأمنية، وكانت بمثابة أرضية تم الانطلاق منها لتوسيع مفهوم الأمن بما يتلاءم والمنطلقات المجتمعية التي أسس لها في بداية الثمانينات و ذلك في إطار التحولات التي عرفها العالم بعد نهاية الحرب الباردة، وقد جاءت هذه المرحلة بمفهوم انتقالي للأمن من الدولة إلى المجتمع مع تركيز ترقية هذا

[1] تباني وهيبة ،مرجع سابق،ص35.
[2] فريدة طاجين ، مرجع سابق.

الأخير كونه موضوعا مستقلا، بحيث ترى المجتمعات هويتها مهددة من طرف العديد من الظواهر كالعولمة، وتدفقات الهجرة... وغيرها.[1]

وعليه نستخلص أو نستنتج أن الاتجاه العام في التنظير يدعو إلى التركيز على الأمن المجتمعي و حماية المواطن ، ونشير أن هذا المفهوم ليس بالجديد في الإسلام وذلك في قوله تعالى: " **فليعبدوا رب هذا البيت(3) الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف(4)**" سورة قريش الآية :(3،4)، وفي ظل هذا المفهوم الجديد، فان السياسات الأمنية التي ترتبط تحديدها بالتهديد والأمن، لم تعد هي الأخرى مرتبطة بالدفاع عن حدود الدولة الإقليمية ،فيجب على صناع القرار إعادة توجيه السياسات نحو التهديدات التي تخص المجتمع والفرد.

[1] مدوني علي ، مرجع سابق ،ص(79،80).

الفصل الثاني : أهم التحولات الجيواستراتيجية بعد نهاية الحرب الباردة

أدت التحولات الدولية التي طبعت الساحة الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، وظهور العولمة إلى انفتاح الحدود بين الدول وتضاعف التدفقات المالية والبشرية، وقد أخذت هذه التحولات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، كان تأثيرها واضح في مجال الأمن والدفاع، ورغم تعدد هذه التحولات إلا أننا ركزنا في هذه المذكرة على أهم هذه التحولات.

المبحث الأول : ضعف الدور الأمني والدفاعي للدولة

بعد نهاية الحرب الباردة زادت التدخلات العسكرية السياسية والإنسانية في شؤون الدول الضعيفة هذا الذي أفرز أزمة السيادة، ومع ظهور العولمة بدأت أركان الدولة الوطنية كفاعل في العلاقات الدولية تهتز وتضطرب مع تزايد نشاط (فاعلين جدد) في العلاقات الدولية ينافسون الدول في تدبير وظائفه ا السياسية على المسرح الداخلي والدولي. وقد يتطلب لعب هذا الدور اتحاد قرار ما، وهو ما يؤكد على أن الفواعل الذين لهم دور في العلاقات الدولية هم متنوعون بقدر ما هم متعددون . [1] كما أن فكرة تراجع مكانة الدولة لصالح فواعل أخرى، يؤكدها عالم الاجتماع الأمريكي دانييل بيل Dannéel Bell حيث قال:" إن الدولة المعاصرة أكبر من المشاكل الصغرى وأصغر من المشاكل الكبرى ...، فالدولة في العالم المعاصرة تواجه حالة ضغط من الأعلى ممثلة في المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسية، إضافة إلى المنظمات غير الحكومية والتي قفز عددها من بضع مئات في مطلع القرن إلى بضعة آلاف حاليا... أما من الأسفل فان الضغط يتمثل في الثقافات الفرعية ..." [2] ومن خلال هذا يظهر

[1] مصطفى بخوش ، التحول في مفهوم الأمن و انعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط ، مدونة العلوم السياسية ن متوفرة على الانترنت على الرابط: www.Omarpolitic.blogspost.com نشر بتاريخ 2012/01/22 تاريخ الاطلاع 2016/2/25 على الساعة 9:45 .

[2] ليندة عكروم ، مرجع سابق ، ص56.

مأزق الدولة الوطنية، حيث تحل الجمعيات الثقافية والخدماتية ومؤسسات المجتمع المدني، محل الدولة في المشاكل الصغرى، أما في المشاكل الكبرى فتحل محل الدولة المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات. ولهذا طالب فروزنو" J.Roseneu" بضرورة التركيز اليوم أكثر على دراسة السياسة مع بعد الدولية " Internationale post" وهي نفسها السياسة العالمية كما يشير في كتابه " Turbulence in World Politics" إلى بداية زوال عالم الدول الذي نشأ مع اتفاقية وستفاليا " Wastphalia"والمحكوم بثلاث مبادئ أساسية هي مبدأ السيادة، مبدأ المساواة بين الدول، مبدأ عدم التدخل. معتمدا في تحليله على ظاهرتين أساسيتين هما : [1]

-تزايد وتضاعف الفواعل من خارج إطار السيادة " Sovereigney free"

-انتشار و تشتت الهويات التي لم تعد قادرة على الاستمرار في الولاء اتجاه الدول. وهو ما نتج عنه حركة تفكك " Fragmentation" يقابلها بداية تبلور هوية عالمية للنوع الإنساني. وهو ما يميز العالم ما بعد الوستفالي حسب روزنو وهو أنه ضحية للاضطراب الذي يعكس حالة الفوضى غير المتحكم فيها والتي تعبر عن وجود ثلاث أزمات هي :[2]

- أزمة السيادة : فقاعدة قدرة الدول على إدارة المشاكل تتراجع باستمرار

- أزمة متعلقة بالإقليم " Territorialité" فالتوجه نحو العولمة يتجاوز نموذج الدولة .

- أزمة سلطة : تعدد الفواعل و تنوعهم ونسبية قدرتهم على الفعل تمنع قيام نظام مستقر .

[1] مصطفى بخوش ، مرجع سابق.
[2] نفس المرجع .

لذلك يجب إعادة ترتيب الأولويات على جدول أعمال النظام الدولي وتراجع القضايا التقليدية، التي كانت تحتل مرتبة الصدارة في مرحلة الحرب الباردة مثل قضايا الصراع بين الشرق والغرب أو بين الشمال والجنوب وتقديم قضايا جديدة إلى موقع الصدارة مثل قضايا البيئة وحقوق الإنسان والجريمة المنظمة والإرهاب .[1]

المبحث الثاني : تطور التكنولوجيا العسكرية

بعد نهاية الحرب الباردة ظهرت ثورة المعلوماتية التي كرستها العولمة وعملت على التغير من نمط خوض الحروب، فانتقلنا من الحرب التقليدية التي تستخدم فيها العربات المقاتلة وحاملة الطائرات وتعداد كبير من الجيوش إلى حرب حديثة تدار فيها الحرب عن بعد بواسطة الأقمار الصناعية ويتم التحكم فيها عن بعد وتتطلب تقليص عدد أفراد الجيش. وقد انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها القطب القوي، باستغلال هذه الثورة في إحداث ثورة عملاقة سميث "بالثورة في الشؤون العسكرية "، وتمثلت مجالاتها الأربعة في (حرب المعلومات، الضربة الدقيقة بعيدة المدى، المناورات المتفوقة، حرب الفضاء) الأمر الذي تجسد على ارض الواقع في حروبها الأخيرة .[2] وقد أدى استخدام تقنية المعلومات ودمجها في الأسلحة لمعالجة المعلومات ، وربطها بمنظومات القيادة و السيطرة والاستطلاع . إلى تشكل قدرة عالية في رؤية وتصوير أي هدف ذي قيمة عسكرية، والقدرة على تدميره من مسافات بعيدة جدا، وبدا واضحا أن درجة تطور الأسلحة الجديدة، أو التي هي قيد البحث، قد أحدثت انقلابا جذريا في كيفية خوض الحروب .[3] حيث تتم عملية الرصد والمتابعة اللحظية لكافة

---

[1] شمسة بوشنافة ، مداخلة بعنوان "السياسات الدفاعية والأمنية . قراءة في تأثير التحولات الجيواستراتيجية "،في الملتقى الدولي حول سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية و التحديات الإقليمية يومي 13/12 نوفمبر 2014 ، جامعة قاصدي مرباح ، كلية الحقوق و العلوم السياسية .

[2] موسوعة المقاتل ، التقنية وتأثيرها على الاستراتيجية العسكرية ، متوفرة في الانترنت على الرابط :
www.moqatel.com/openshare/behoth/askria6/akmarlarzar/sec07.doc-cvt.html تم الاطلاع عليه 2016/03/08 على الساعة 9:45

[3] محمد خوجة ، مقدمة أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية بعنوان "الثورة في الشؤون العسكرية " ، كلية العلوم السياسية والإعلام بجامعة الجزائر ،سنة 2006.متوفرة على الانترنت على الرابط:
www.kotb.oven-blog.com/article_62137084.html تاريخ الاطلاع 2016/03/11 على الساعة 10:01

التحركات باستخدام إمكانات الأقمار الصناعية وتكاملها مع طائرات الاستطلاع، وأنظمة الحاسبات الإلية في مراكز القيادة والسيطرة على جميع المستويات.[1] حيث اعتمد الحروب الحديثة على الثورة في الشؤون العسكرية .التي أفرزت إمكانية إدارة الحرب وتسير القدرات العسكرية والقدرة على إظهارها من مسافات بعيدة و بدقة شديدة. حيث منحت الثورة التقنية التكنولوجية في الميدان العسكري هامشا واسعا في طريقة استخدام القدرات العسكرية بشكل اكبر وبنتائج أدق لخدمة الأهداف المرجوة من العمل العسكري.[2] إن استخدام الثورة في الشؤون العسكرية في حرب الخليج الثانية يعد المثال الواضح والرئيسي في تاريخ الحروب الحديثة لتطبيق استخدام التقنية العسكرية في إدارة أعمال القتال، حيث وفرت النظم الفضائية مطالب الحرب من خلال المراقبة المستمرة واستطلاع القوات والإمداد بالمعلومات في الزمن الحقيقي، حيث طورت الولايات المتحدة الأمريكية برامج لبث معلومات الاستخبارات الناتجة من جهات جمع المعلومات على المستوى القومي بالإضافة إلى برامج معالجة المعلومات الواردة من مختلف عناصر جمع المعلومات وتحليلها والاستفادة منها وإرسالها للمستفيدين على كافة المستويات.[3] وقد أدت الثورة في الشؤون العسكرية إلى توافقية مضاعفة " Interopérablité" بين القوات البحرية و الجوية وأيضا البرية والفضاء، بمعنى إدماج كل الأبعاد في المسرح الشامل.الأمر الذي يقضي على الفروق التقليدية بين المستوى التكتيكي والتشغيلي أو العملياتي، والتخطيط الاستراتيجي الجديد لإدارة الحروب يشبه "نظام الأنظمة System of System " للاميرال أونيس Owens ، والذي يتشكل من ثلاث عناصر أساسية و هي: [4]

[1] موسوعة المقاتل ، مرجع سابق .
[2] خالد معمري ، مرجع سابق.ص 69 .
[3] موسوعة المقاتل ،مرجع سابق.
[4] شمسة بوشنافة، مرجع سابق.

***المراقبة ليس فقط عن طريق الأقمار الصناعية ولكن أيضا بالطائرات بدون طيار وأجهزة الاستشعار** . وهذه المراقبة تسمح بالحصول علة المعلومة الفورية لما يجري على ارض المعركة ويتحدث أنصار الثورة في الشؤون العسكرية عن ما يسمى Dominant Battlespace Knowledge، أي المعرفة ساعة معركة المهيمن ويعني ذلك إمكانية معرفة التخطيط ووضعية وتوجه جيوش الخصم، الأمر الذي يسمح بالتحكم في حسم الصراع بالانتصار، وهذا فان التكنولوجيا مكنت من التغلب على مشكلة عدم القدرة على التنبؤ والتي تلخصها الإستراتيجية منذ كلاوزفتش بمصطلح الاحتكاك و الضباب .

***إنشاء شبكة الكترونية C4** تربط القيادات الأربعة وهي القيادة المراقبة، الاتصالات والكومبيوتر مع ISR، وهي الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع ويتحدث Martin Libicki،عن Global C4ISR. أو الشبكة التي تربط بطريقة الكترونية كل المقاتلين وتسمح لهم بتبادل المعلومات في الوقت الحقيقي والعمل معا.

***اعتماد ذخائر دقيقة بعيدة المدى** والتي تحد من التدخل المباشر بفضل الضرب من مسافات بعيدة الأمر الذي يسمح وبطريقة فعالة من تكيف العمل مع التدفقات المعلوماتية ومن ثم تفادي إرسال أعداد كثيرة من الجنود ومعدات ثقيلة، هذا المذهب الاستراتيجي الجديد يعتمد على الحرب المحدودة والانتصار الفوري، انطلاقا من فرضية أن التكنولوجيا الجديدة واستبعاد القتال التقليدي عبر تدمير نظام الاتصال للخصم ومن ثم تضليله.

ومنه نستنتج أن فن الحرب تطور بتطور وسائل المراقبة وإدخال تكنولوجيات عسكرية جديدة تعتمد على الأقمار الصناعية في توجيه الضربات العسكرية الدقيقة على مدى بعيد و مساحات واسعة وفي وقت قصير. ورغم هذا لا يعتبر التطور التكنولوجيا في

المجال العسكري من أبرز التحولات وهو ما يدفع باتجاه تحول أدوار الجيوش وحتى العقيدة العسكرية .

المبحث الثالث :بروز و نمو التهديدات الأمنية الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة

تعتبر التطورات الإقليمية والدولية وخاصة منها ذات الأبعاد الأمنية الجيواستراتيجية ذات تأثير مباشر على الدولة، فلا يمكن لأي دولة اليوم في ظل العولمة أن تنغلق على ذاتها بعيدا عن إفرازات واقعها الخارجي بل أصبحت الأحداث الخارجية تؤثر على الأوضاع الداخلية للدول، ومن أبرز التهديدات الأمنية التي تؤثر على أوضاع الدول نجد الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، تجارة الأسلحة ...الخ.

أولا–الإرهاب

يمثل الإرهاب أحد أخطر وأهم التهديدات التي تواجه العالم، حيث تزايدت العديد من النشاطات الإرهابية التي تتجاوز حدود الدولة الواحدة، لتمتد إلى عدة دول مكتسبة بذلك طابعا عالميا، ما يجعل منها جريمة ضد النظام الدولي ومصالح الشعوب، وأمن وسلام البشرية، وحقوق وحريات الأفراد الأساسية وقد تعددت محاولات إيجاد تعريف موحد لمفهوم الإرهاب وذلك بسبب تعدد المداخل المفاهيمية والأطر .

- **تعريف الإرهاب**

تعد مشكلة تحديد تعريف الإرهاب واحدة من أصعب المشاكل التي تواجه العديد من الباحثين والمهتمين بالسياسة الدولي، و على أساس ما تقدم يمكن تناول بعض التعاريف بخصوص الإرهاب.

يعرف الإرهاب دوليا بأنه "اعتداء يصل إلى حد العمل الإجرامي ولكن المستهدف بهذا الإرهاب وطبيعته السياسية هو الذي يفرق في الطبيعة القانونية لهذا العمل بين الجريمة السياسية والجريمة الإرهابية .[1]

ويعرف علم الاجتماع السياسي الإرهاب بأنه "كل تصرف أو سلوك بشري ينزع إلى استخدام قدر من القوة القسرية بما في ذلك الإكراه و الأذى الجسدي والاستخدام غير المشروع للسلاح ولتقنيات التعذيب التقليدية والحديثة المخالفة لحقوق الإنسان الأساسية التي أقرتها الشرائع السماوية والمواثيق الدولية في التعامل مع إدارة العلاقات الإنسانية بما في ذلك الاختلافات في المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية بهدف تحقيق غايات في تلك المجالات، تتراوح بين الإخضاع والضغط و التعديل والتهميش والإقصاء، وقد يطال آخرين غير مستهدفين، هذا السلوك البشري القسري غير السلمي يحدث بين الأفراد أو الجماعات أو السلطات بعضها تجاه بعض داخل مجتمع معين أو بين مجتمعات معينة وعناصر معينة. ويتولد أساسا من تقاطع أو تداخل أو تظافر عناصر من بيئات مختلفة ".[2]

مما تقدم نستنتج أن الإرهاب ظاهرة خطيرة في حياة المجتمعات الإنسانية وهو أسلوب متدن للوصول إلى الأهداف ، فالإرهاب ليست له هوية ولا ينتمي إلى بلد ،إذ أنه يوجد عندما توجد أسبابه و مبرراته ودواعيه في كل زمان ومكان وبكل لغة ودين.

تعددت الشبكات الإرهابية واستفحلت الظاهرة الإرهابية في إفريقيا وخصوصا منطقة الساحل بشكل كبير ومن أهمها تنظيم القاعدة في بلاد

[1] علي بوحامد ، محاضرات مقياس قضايا إستراتيجية معاصرة ، السداسي الأول ماستر دراسات أمنية و إستراتيجية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، السنة الجامعية 2015/2014.
[2] علي بوحامد ،نفس المرجع.

المغرب الإسلامي وجماعة بوكو حرام وحركة الشباب المجاهدين وأنصار الشريعة التي مقرها الأساسي تونس وتفرعاتها في ليبيا وشمال مالي، إضافة إلى تنظيم أنصار الدين تحت زعامة إياد آغ وهو من أبرز زعماء المتمردين الطوارق، وجماعة الموقعون بالدم التي يتزعمها أحد قادة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والتي تنشط في شرق مالي. [1] هذا وتشير الدراسات إلى أن أكثر من 600 إرهابي من تنظيم القاعدة قد لجوا على الصحراء الإفريقية بعد العمليات الأمريكية الأخيرة في أفغانستان ،كما يرى الخبراء أن هناك مجموعة مهمة من السلفيين الجهاديين من مختلف الجنسيات قد دخلوا المنطقة وشكلوا جماعة خالد بن الوليد في صحراء تادوينت في مالي، وتحديدا في منطقة تاغارا حيث كان يلاحقهم الجيش التشادي فدخلوا المنطقة. وقد تضاعفت الهواجس الأمنية لكثير من دول المنطقة بعد بروز تنظيم الدولة الإسلامية في العراق و الشام (داعش) . [2]والملاحظ أن الشبكات الإرهابية تنشط في مناطق الدول الهشة أمنيا أو الفاشلة مستغلة الفقر والانقسامات السياسية والنزاعات القبلية في المنطقة. كما اشتد نشاطها إلى خارج الحدود ليصبح ظاهرة دولية، والذي بدأت مع أحداث 11سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة الأمريكي إلى جانب الهجمات التي شهدتها كل من فرنسا في 2015 وبروكسل في مارس 2016، وهو ما يعبر عن خطر عابر للحدود ومتعدد الجنسيات . [3] وبعد الثورات العربية أصبح الأمن أكثر هشاشة في بلدان الربيع العربي في مصر وليبيا وتونس واليمن، في

[1] مريم إبراهيمي ، التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب و تأثيره في المنطقة المغاربية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص دراسات مغاربية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2012/2011، ص 241 .

[2] اعلية علاني، الأمن والخارطة الجيوسياسية في العالم العربي من خلال بعض النماذج: الإرهاب : أشكاله وتحدياته، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول ،السياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية و التحديات الإقليمية يومي 12،13 نوفمبر 2014، جامعة قاصدي مرباح ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، ورقلة ، ص1.

[3] محمد ماضي ،مواجهة التنظيمات الإرهابية في الساحل تستدعي إستراتيجية أعمق،تم الاطلاع عليه 2016/05/03 ، متوفرة على الرابط:
http://www.swissinfo.ch/ara/38186692

حين نجد الجزائر قد تعافت جزئيا من الإرهاب لكن التهديدات مازالت قائمة و عملية عين أمناس أحد الأمثلة.[1]

ويشير مؤشر الإرهاب العالمي سنة 2015 على أن النشاط الإرهاب مستمر في الارتفاع مخلفا العديد من الضحايا ،بلغ عدد الوفيات الناجمة عن الإرهاب في عام 2014 إلى 32685 بزيادة بنسبة 80 % من 18111 في العام السابق، وغالبية هذه الوفيات وقعت في خمسة بلدان فقط العراق ونيجيريا وأفغانستان، باكستان وسوريا بنسبة أكثر من 78 % . [2] غالبية الحوادث الإرهابية هي مركزية إلى حد كبير في عام 2014 وقعت 57 % من جميع الهجمات في خمس دول العراق باكستان وأفغانستان، نيجريا وسوريا لكن بقيت العالم كانت بزيادة نسبتها ب 54 % في الحوادث الإرهابية في عام 2013 . [3] ويشكل الإرهاب خطر على العديد من المستويات .

* للإرهاب تأثير كبير في زيادة تدفق اللاجئين نتيجة هروب العائلات من الإرهاب خاصة في الدول الخمس (العراق، نيجيريا، سوريا، أفغانستان وباكستان) المعنية بارتفاع العمليات الإرهابية، في حين أوربا تكافح لاستيعاب التدفق الأخير من الوافدين ، وستواصل تركيا، باكستان ولبنان لاستضافتها ما يقرب من ثلث اللاجئين في العالم ، كذلك ألمانيا الذي يعتبر ثاني بلد يستقبل أعداد كبيرة من اللاجئين في أوربا، ففي سوريا مثلا هناك 12 مليون لاجئ من سوريا وحدها، ووصلت طلبات اللجوء في الاتحاد الأوربي 1.9مليون، هذا يمثل أربعة أضعاف هذا الرقم عام 2008. وفي الفترة من جانفي حتى أوت 2015 كان هناك ما يقرب من نصف مليون سوري قدم طلب الحصول على حق اللجوء في أوربا، وانضم إليهم نصف مليون من الأفغان والعراقيين

[1] علية علاني ، مرجع سابق ، ص2.
[2] Institute For Economics And Peace , Global Terrorism Index 2015, P9. in : http://economicsandpeace.org/wp-content/uploads/2015/11/Global-Terrorism-Index-2015.pdf
[3] Ibid.p15.

والباكستانيين والنيجريين مع استمرار الصراعات العنيفة والإرهاب من المرجح أن يستمر اللجوء إلى أوربا.[1]

وفي تقرير للمركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية بالقاهرة، عن حركة اللاجئين في منطقة الشرق الأوسط لسنة 2015، تأتي سوريا في المقدمة بـ 4,08 ملايين لاجئ خارجي، فضلا عن 7,6 ملايين نازح داخلي، ثم الصومال بـ 967,248 لاجي خارجي و 1,1 مليون نازح داخلي، تليها السودان بـ 659,395 ألف لاجئ خارجي و 3,1 ملايين نازح داخلي، ثم جنوب السودان بـ 622,728 ألف لاجئ خارجي و 1,49 مليون نازح داخلي، ثم العراق بـ 369,904 ألف لاجئ خارجي و 3,2 ملايين نازح داخلي في مختلف المحافظات العراقية، وتأتي بعدها مالي بـ 137,983 ألف لاجئ خارجي و 61,600 ألف نازح داخليّ خاصة تجاه الجنوب، ثم ليبيا التي بلغ عدد لاجئيها في الخارج 4,194 لاجئ خارجي وما يقرب من 400 ألف نازح داخلي، وأخيرًا اليمن بما يقرب من 2628لاجئ خارجي و 334 ألف نازح داخلي[2].

* ومن أهم أخطار الإرهاب أيضا تهديد الاستقرار المحلي والدولي، حيث يؤثر خطر الإرهاب على الاستقرار الأمني والسياسي والتي تعتبر من أهم المقومات الرئيسية للتنمية الاقتصادية، فبدون الأمن لا توجد تنمية وبدون تنمية لا توجد الدولة القوية ذات الأسس السلمية، والإرهاب يؤثر بشكل ملموس على الاقتصاد، والاقتصاد ولاسيما في قطاع : السياحة، الاستثمار والصرف الأجنبي .[3]

ثانيا- الهجرة غير الشرعية

---

[1] Ibid.p59.

[2] المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية القاهرة ، تحولات جوهرية : الأنماط الجديدة لتوظيف قضية اللاجئين في منطقة الشرق الأوسط ، متوفرة على الانترنت على الرابط التالي :
http://www.rcssmideast.org/Article/3897

[3] ماجد أحمد الزاميلي ، تأثير الإرهاب على اقتصاديات الدول ، الحوار المتمدن ، العدد 4233 ، متوفر على الانترنت ،تاريخ النشر 2013/11/2 وتم الاطلاع عليه 2016/03/31 على الرابط:www.ahewr.org/debat/show.art.asp ?aid=380562

تشكل قضية الهجرة غير الشرعية أحد المواضيع الحساسة و بالغة الخطورة و الظاهرة المعقدة التي يدخل فيها العامل الاقتصادي بالاجتماعي و الثقافي و الأمني ، و وتورق المجتمع الدولي خاصة من الناحية الأمنية.

يجب أن نشير في البداية إلى أن الهجرة غير الشرعية يرمز إليها لمصطلحات عديدة منها " الهجرة غير القانونية " وهي تسمية تدل على أن ،هذا النوع من الهجرة يتم بطريقة تخالف القانون المعمول بها في تنظيم دخول الأجانب و خروجهم، ويترادف هذا المصطلح مع "الهجرة غير الشرعية" أو "غير المشروعة "وكذا "الهجرة غير النظامية ". أما الهجرة السرية الذي يميز طريقة دخول المهاجر إلى دول المقصد، وكذا الحالة التي يعيش فيها، أما في أوساط المهاجرين أنفسهم فيتم تداول مصطلحات أخرى بدلالات خاصة على غرار "الحرقة "و "الهدة".[1]

وتشير التفسيرات إلى أن أسباب الهجرة هي جزء من حركات الإنسان الاجتماعية لها أسباب عديدة ومتنوعة، سياسية وأمنية، أو اقتصادية و اجتماعية.

أ-الأسباب السياسية و الأمنية

تعتبر الأسباب السياسية والأمنية من أهم العوامل التي أدت إلى تسارع وتزايد ظاهرة الهجرة غير الشرعية وبالخصوص منذ التسعينيات حيث أصبحت أعداد لا تحصى من الشباب والقصر يخاطرون بحياتهم ويتركون ديارهم بحثا عن أوضاع أفضل للعيش يجدونها دون شك في الدول الأوربية .[2] فالهجرة غير الشرعية ليست سوى نوع من التعبير عن سخط الشباب على الوضعية التي يعيشونها في أوطانهم،

[1] صايش عبد المالك ، مكافحة تهريب المهاجرين السريين ، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم تخصص قانون ، جامعة مولود معمري ، تيزوزو ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، فيفري 2014، ص 55.

[2] صايش عبد المالك، التعاون الاورو_مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في شعبة القانون الدولي و العلاقات الدولية ، كلية الحقوق قسم القانون العام ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، 2007/2006 ، ص43.

خاصة الشباب الإفريقي، إذ يعيش تحت وطأة أنظمة دكتاتورية لا تراعي أدنى اهتمام لحقوق المواطنين وحرياتهم وتزيده تعقيدا الصراعا ت السياسية التي تصل في اغلب الأحيان إلى نزاعات مسلحة يكون الشاب سواء جزء منها وإلا يفر منها . [1] حيث أن الحروب هي أكثر ما يميز القارة الإفريقية.[2] يضاف إليها ما يلي :

ب –الأسباب الاقتصادية والاجتماعية

التباين في المستوى الاقتصادي: الذي يتجلى في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين الدول المهاجر منها والدول المهاجر إليها، ويعتبر انعكاسا واضحا لانعدام عوامل التنمية في هذه البلاد التي لازالت تعتمد أساسا في اقتصادياتها على الزراعة والتعدين وهما قطاعان لا يضمنان استقرار في التنمية نظرا لارتباط الأول بالأمطار والثاني بأحوال السوق الدولية وما له من انعكاسات سلبية على مستوى سوق العمل .[3]

أما العوامل الاجتماعية فإنها تبرز في المشاكل الاجتماعية التي تعيشها الدول المصدرة للهجرة كضعف الرعاية الصحية والفقر المدقع والبطالة والأمراض والظروف الطبيعية الصعبة للعيش .[4] هذا إلى جانب العوامل أخرى وتتجلى في العوامل المحفزة في الهجرة غير الشرعية، كصور النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة، وكذلك أثر الإعلام المرئي التي جعلت السكان حتى الفقراء منهم يستطيعون اقتناء الهوائيات التي تمكنهم من العيش عبر مئات القنوات في عالم سحري يزرع فيهم الرغبة في الهجرة إضافة إلى القرب الجغرافي بين الدول.[5]

أما عوامل الهجرة غير الشرعية فهي عديدة من بينها أن حلم الهجرة هو نتاج الممنوع، وهو رد فعل لإغلاق الأبواب أمام الهجرة الشرعية كذلك وجود شبكات منظمة

---

[1] صايش عبد المالك،مرجع سابق، ص44.
[2] نفس المرجع ، ص45.
[3] خليل حسين ، العلاقات الدولية (النظرية و الواقع _الأشخاص و القضايا)، منشورات الحلبي الحقوقية ،ط 1، بيروت ، 2011 ، ص953.
[4] صايش عبد المالك، التعاون الاورو_مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، مرجع سابق ، ص47.
[5] خليل حسن ،مرجع سابق .ص954.

في مختلف مناطق مرور المهاجرين السريين تتقاض ما بين 600 إلى 5500 دولار في مضيق جبل طارق وتفوق الكلفة بكثير هذه القيمة بالنسبة للشبكات العاملة بين آسيا وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ويقدر رقم معاملات هذه الشبكات على المستوى الدولي بحوالي 7مليارات دولار في السنة. [1]وتشكل الهجرة غير الشرعية أحد التهديدات الأمنية التي تهدد سيادة الدول المستقبلة ووجودها الفعلي. أيضا تزايد معدلات الجريمة في المناطق التي يقيم فيها المهاجرين السريين وذلك تعبيرا عن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين غير الشرعيين مما يضطرهم لارتكاب بعض جرائم السرقة والتحاقهم بتنظيمات الجريمة الدولية عابرة القارات .[2]

أما الأمر الثاني فيتمثل في حجم الإنفاق العسكري والأمني فمثلا اسبانيا زاد حجم إنفاقها على قوات الحرس المدني الاسباني حتى بلغ في الفترة من 1995إلى 2000 أكثر من 12 مليار يورو في حين بلغ عدد الموظفين حوالي 427،271 موظف.[3] أما اجتماعيا فقد ساهمت العديد من الظروف في تعميق مشكلة الاندماج بحيث أن الصعوبات التي تعترض بعض الفئات المهاجرة و خاصة الشباب الذي لا يقبل بعض المهن المتدنية إضافة إلى صعوبة ظروف إقامتهم وفقدانهم للتغطية الاجتماعية صعبت من اندماجهم في مجتمعات الدول المستقبلة.[4]

ثالثا-الجريمة المنظمة

---

[1] صايش عبد المالك ، مرجع سابق ،ص955.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق ، ص(43.42).

[3] عمر يحي أحمد ، الهجرة غير الشرعية و أثرها على الأمن الأوروبي المعاصر " الجزائر دراسة حالة "، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية ، متوفرة على الانترنت على الرابط:
http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=433:-imiclandi-&&catid=10:2010-12-09-22-53-49
تاريخ النشر 2015/8/7 تاريخ الاطلاع 2016/04/13.

[4] ختو فايزة ، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الاورومغاربية 1995-2010 ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص الدراسات الإستراتيجية و الأمنية ، جامعة الجزائر 3 معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2011/2010 ، ص115.

أصبحت الجريمة تمثل خطرا كبيرا يواجه الدول كافة، خاصة مع نهاية الحرب الباردة وما شهده العالم من تغيرات اقتصادية، سياسية واجتماعية وسهولة تنقل الأشخاص والبضائع بين الدول ليصبح العالم قرية واحدة وكل ذلك أدى إلى تطور الجريمة المنظمة وانتشارها لتصبح عابرة للحدود الوطنية و خطر يهدد معظم دول العالم .

تعرف الجريمة المنظمة بأنها: نشاط إجرامي يعتمد على التخطيط وهي عمل جماعي يقوم به عدد من الأفراد المؤهلين ذوي الخبرة العالية لتحقيق الكسب المالي السريع من خلال استخدام الوسائل والتقنيات المتطورة وغير المحظورة .[1] وعموما هناك العديد من العناصر التي تدخل في تعريف الجريمة ومنها: 2(غسيل الأموال والإرهاب، سرقة الأعمال الفنية، تهريب الأسلحة، خطف الطائرات، القرصنة البحرية، سرقة السيارات، الغش (في التأمينات)، جرائم الكومبيوتر، جرائم تلوث البيئة، تهريب المهاجرين، تجارة الأعضاء البشرية، الإفلاس بطريق الغش، التسرب إلى عالم رجال الأعمال، جرائم أخرى). وقد حددت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية سنة 2000، الحالات التي تكون الجريمة عابرة للأوطان وهذه الحالات هي :[3]

-إذا ارتكب الجرم في أكثر من دولة واحدة .

- إذا ارتكب الجرم في دولة واحدة ولكن جانب من الإعداد والتخطيط له والتوجيه في دولة أخرى .

[1] خلف الله نهلة ، مفهوم الجريمة المنظمة ، متوفرة على الانترنت على الرابط
:www.khelallahnahla.unblog.fr/2013/03/19/مفهوم الجريمة _المنظمة /
نشر بتاريخ 2013/03/19 تم الاطلاع عليه 2016/04/05
[2] محمد إبراهيم زيد،(الجريمة المنظمة ،أنماطها و جوانبها التشريعية)، أبحاث حلقة علمية حول الجريمة المنظمة و أساليب مكافحتها ، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ، الرياض ، 14-18 نوفمبر 1998.ص (79،78،32).
[3] شمسة بوشنافة ، مرجع سابق .

– إذا ارتكب الجرم في دولة واحدة و لكن باشتراك مجموعة إجرامية منظمة، تمارس نشاطات إجرامية في أكثر من دولة واحدة.

–إذا ارتكب الجرم في دولة واحدة وكانت آثاره شديدة على دولة أخرى .

تشكل الجريمة المنظمة، أهم أخطار الفترة الحالية من تطور العلاقات الدولية إذ أنها تقوض سلطة الدول، وتتجاوز الحدود الدول، سواء بتنظيمها المعقد الذي يضم غالبا عناصر من جنسيات مختلفة، أو بنشاطاتها الإجرامية التي تباشرها على أقاليم عدة دول تظهر آثارها فيها، فهي تتحدى سلطة الدول وتضعف أواصر المجتمع المدني وتشيع الاضطراب والبلبلة والخوف والعنف لدى المجتمعات وإفساد مسئولي الدولة وموظفيها وخاصة في خلال فترة الحملات الانتخابية لبعض السياسيي ن الذين يخضعون لابتزازهم في حال نجاحهم في الانتخابات، فيصبحون داعمين وساترين لنشاطاتها خشية التنكيل بهم وبأفراد عائلاتهم. بل استطاع الكثير من رجالات الإجرام المنظم الوصول إلى بعض المواقع السياسية المرموقة، كرئاسة الدولة أو الحكومة .[1] مثل تلقي الرئيس الكولومبي مساعدة من تجار المخدرات بلغت ست ملايين دولار لتمويل حملته الانتخابية عام 1994 للوصول إلى منصب الرئاسة، وقد يصل بعض رجالات الإجرام المنظم عبر الدول أنفسهم إلى مراكز السياسية مرموقة مثل رئاسة الدول، أو قد يصبح من يتبوءون رئاسة الحكومة أو مركز سياسية مرموقة ضالعين مع هذه المنظمات الإجرامية.[2]وتشكل الجريمة المنظمة عبر الدول خطرا كبيرا على الأمن

[1] الموسوعة العربية ، القانون الجزائي _ الجريمة المنظمة ، متوفرة في الانترنت على الرابط:

http://www.arab-ency.com/ /details.law.php?full=1&nid=164715 تاريخ الاطلاع 2016/04/06.

[2] محسن عبد الحميد أحمد ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجريمة المنظمة عبر الدول و محاولات مواجهتها إقليميا و دوليا ، أبحاث حلقة علمية حول الجريمة المنظمة و أساليب مكافحتها ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، (14،18) نوفمبر 1998،ص 104.

عند استخدام العنف ضد الأفراد في ممارسة أنشطتها مثل الخطف والاتجار بالنساء والأطفال مما يثير الخوف ويقلل الأمن الذي يتمتع بها المواطنون.[1]

واقتصاديا، يقدر صندوق النقد الدولي أن ما يقرب من 500 بليون دولار تتداولها الأيدي في عالم الإجرام من مكاسب غير مشروعة . [2] وأوحت بعض التقديرات بأن التجارة العالمية في المخدرات 500 بليون دولار غدت أكثر مما تمثله التجارة العالمية في النفط سنويا. و تقدر الأموال المستمدة من المخدرات والجريمة المنظمة عبر الدول بصفة عامة بحوالي 5 % من الاقتصاد العالمي .[3]

ومن أهم الآثار الاقتصادية للجريمة المنظمة عبر الدول هي الآثار المترتبة على غسيل الأموال و التي تقدر بما يتراوح ما بين 300 إلى 400 بليون دولار سنويا، و تنظيف الأموال القدرة في المشروعات المشرعة في الدول المحول إليها، وكذلك هروب الأموال محل الغسيل من الضرائب.[4] أما اجتماعيا تهدد أنشطة الجريمة تماسك الكيان الاجتماعي للدولة والقيم السائدة، و ذلك عبر إشاعة ظواه ر الإجرام والعنف والفساد كترويج المخدرات والسلاح وإثارة الخوف والرعب مع ازدياد معدلات الجريمة والانحراف خصوصا لدى أوساط الشباب والنساء والأطفال .[5]

رابعا-أسلحة الدمار الشامل

يشكل موضوع أسلحة الدمار الشامل ا أحد الشواغل الإنسانية التي أرقت العالم طويلا، نظر للمخاطر والآلام التي سببتها خلال الحروب والصراعات الدولية والإقليمية والمحلية، لدى فهي تعتبر من مهددات الأمن الدولي خاصة مع التحولات التي شهدها العالم بعد نهاية الحرب الباردة.

---

[1] محسن عبد الحميد أحمد، مرجع سابق ، ص103.
[2] نفس المرجع ، ص 97.
[3] نفس المرجع ، ص99.
[4] نفس المرجع، (100،99) .
[5] الموسوعة العربية ، مرجع سابق .

عرفت لجنة الأسلحة التقليدية التابعة للأمم المتحدة عام 1968، أسلحة الدمار الشامل على أساس أنها تتضمن أسلحة الانفجاريا ت الذرية والأسلحة المصنوعة من مادة ذات نشاط إشعاعي وأسلحة الفتك الكيماوية والبيولوجية وأي أنواع الأسلحة الأخرى التي يتم صنعها في المستقبل والتي تشابه خصائصا في الأثر التدميري مع القنبلة الذرية أو الأسلحة الأخرى.[1]

كما عرفها البعض بأنها "تلك الأسلحة التي تصدر قوة تدميرية وإشعاعية وحرارية كوسيلة لإفناء أو إحراق أو تلويث الكائنات الحية وسحق مظاهر الحياة في منطقة الانفجار ومن حولها".[2]

واختصار فأسلحة الدمار الشامل: هي كل الأسلحة التي تشمل الأسلحة النووية بأنواعها البيولوجية و الكيمياوية و البيكتولوجية والتي تخلف دمار للبشرية وللكائنات الحية .

وتبرز أخطار أسلحة الدمار الشامل في ما يمكن أن تنتج عن السوق النووية السوداء باعتبارها مصدرا هاما قصد الحصول على المواد والمعدات النووية مما يسهم في انتشار وتطوير الأسلحة النووية لاسيما بعد فترة الحرب الباردة، فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي في عام 1991 انتشرت في السوق النووية السوداء مواد حساسة كالبلوتونيوم واليورانيوم وكذا المعدات النووية اللازمة لممارسة النشاطات النووية، وهجرة كبيرة للعلماء و الخبراء المتخصص في المجال النووي في شتى دول العالم. وأثبت تقارير إلى إبرام صفقات لبيع الأسلحة النووية وأشارت إلى وجود إفلات في مسيرة الانتشار النووي خصوصا بعد 1991، وأنه سوف تظهر عدة دول نووية جديدة مما يتطلب

[1] عبد الستار حسين الجميلي ، النظام القانوني لنزع أسلحة الدمار الشامل في ضوء القانون الدولي العام ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية و السياسية ، ص 259.
[2] نفس المرجع ، ص260.

الإسراع لمحاولة السيطرة على تلك السوق في ذلك الوقت. [1] وبدأت تتضح الصورة الخاصة بهذا السوق بشكل بارز منذ عام 2003 واكتشاف برنامج تخصيب اليورانيوم الإيراني في ناتانز، لتتطور بعدها على نحو واضح مع اكتشاف النشطات النووية قام بها العالم عبد القادر خان، الذي مثل حقيقة نموذجا لسوق نووية ساهمت هذه فقرة الشبكة في تقديم المساعدة للكثير من الدول ككوريا الشمالية وإيران وليبيا في برامجهم النووية .[2]

ويعتبر التخوف من وصول هذه الأسلحة إلى يد الشبكات الإرهابية من أهم الأخطار التي تترصد الأمن الدولي. فقد اعتبر مجلس الأمن الدولي عملية انتشار وامتلاك أسلحة الدمار الشامل في الكثير من مناطق العالم تهديدا للسلم والأمن الدوليين ويلاحظ أن القرار 1540 جاء تطبيقا للقرار 1373 بحيث حث الدول على اتخاذها لإجراءات فعالة ضد أي تهديد للسلم والأمن الدوليين بسبب انتشار الأسلحة النووية والكيمائية البيولوجية (أسلحة الدمار الشامل)، كما قرر امتناع جميع الدول عن تقديم المساعدات للفاعلين من غير الدول الذين يحاولون صنع استعمال أو نقل أو تحويل أسلحة الدمار الشامل حسب نص الفقرة _ 01_من اللائحة رقم 1540. وقد أشار مجلس الأمن لهؤلاء الأشخاص في اللائحة 1267(1999) واللائحة (1973) ، فيجب ألا تتوفر عند الإرهابيين فرص لجمع الأموال لتنفيذ تلك الأعمال. [3] كما قرر على أن تقوم جميع الدول وفقا لإجراءاتها الوطنية باعتماد ونفاذ قوانين فعالة مناسبة تحظر على أي جهة تابعة لدولة صنع الأسلحة النووية أو الكيميائية البيولوجية ووسائل

[1] زرقي عبد القادر ،مرجع سابق ، ص 28.
[2] نفس المرجع ، ص 29.
[3] لعمامرة ليندة ، دور مجلس الأمن الدولي في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون فرع تحولات الدولة ، جامعة مولود معمري ، كلية الحقوق ، تيزوزو ، 12 جويلية 2012، ص23 .

إبطالها، أو اجتيازها أو امتلاكها أو تطويرها أو نقلها أو تحويلها أو استعمالها لاسيما في الأغراض الإرهابية، وهذا وفقا للمادة الثانية من القرار 1540 (2004).[1]

وخلاصة القول أن الدول الكبرى المالكة للسلاح النووي بعد أن كانت تخشى انتشار السلاح النووي إلى الدول الضعيفة، وبعد أن وصل السلاح النووي إلى كوريا الشمالية وإيران وليبيا، أصبح الشغل الشاغل هو كيفية العمل لعدم وصول السلاح إلى الحركات الإرهابية في العالم أو الفواعل غير الدول في العالم وهذا ما يؤكده قرار هيئة الأمم المتحدة رقم 1540.

[1] لعمامرة ليندة ، مرجع سابق ، ص23 .

الفصل الثالث: انعكاسات التحولات الجيواستراتيجية على السياسات الأمنية والدفاعية

من أهم إفرازات نهاية الحرب الباردة ظهور تحديات أمنية جديدة تهدد استقرار الدول وهذا ما جعل الدول تعمل منفردة أو بشكل جماعي من أجل الحد من تلك التهديدات. وذلك عبر النظر في سياساتها الأمنية والدفاعية وإعادة تنظيم مؤسساتها العسكرية .

المبحث الأول : إعادة تنظيم الجيوش ومهامها

إن التحولات الأمنية التي شهدها العالم بعد نهاية الحرب الباردة كانت هامة، وأدت إلى إعادة تنظيم الجيوش ومهامها و التوجه نحو الاحترافية. وتنطوي عملية الاحترافية، على تخفيض حجم الجيوش وعدد أفرادها. حيث تشير الإحصائيات إلى أن عدد القوات المسلحة العالمية انخفض من 28.320.000 في سنة 1987 إلى 23.500.000 في سنة 994 . فالجيش الأمريكي وظف ثلث أفراده العسكريين مقارنة بعدد الأفراد خلال الحرب الباردة. كما تم غلق 98 قاعدة عسكرية أمريكية من أصل 495. وعرفت القوات الروسية تخفيضا في عدد أفرادها بأكثر من نصف مليون وذلك بانخفاض قدره 600.000 فرد على مدة الخمس سنوات المقبلة، منها 470.000 في القطاع العسكري و 130.000 في القطاع المدني من مجموع ثلاثة ملايين منصب منها 1،2 مليون عسكري تم الإعلان عنها في 9 نوفمبر سنة 2000. ومن جانبها قامت العديد من الدول الإفريقية بتسريح واسع لعدد من أفراد الجيش وذلك حسب ظروف كل دولة و من بين هذه الدول، نجد أوغند التي قامت بتسريح 36.350 جندي ما بين 1992 وأكتوبر 1995، الموزمبيق 70.000 جندي من القوات، انغولا

73.000 فرد، أثيوبيا ما يقارب نصف مليون جندي. كما قامت جنوب إفريقيا ابتداء من 1994 بتجميع سبع قوات في قوات الدفاع الوطني الجديدة لجنوب إفريقيا .[1]

وفي بريطانيا بدأت عملية إعادة هيكلة الجيش برا وبحرا و جوا بما في ذلك تسريح 20 ألف من العسكريين والمدنيين وشطب قواعد جوية مدمرات وكتائب دروع مشاة. وأعلن وزير الدفاع البريطاني جيف هون عن إعادة هيكلة مختلف فرق القوات المسلحة البريطانية، معلنا عن إنهاء مهمة عشرة آلاف مدني يعملون في هذه الفرق، إضافة إلى التخلص من عشرة آلاف آخرين يعملون تحت السلاح . كما تم إلغاء قواعد عسكرية وشطب مدمرات نووية وحاملات طائرات وكتائب ومشاة من الخدمة. وقال هون أن الإجراءات الجديدة تعمل على إدامة فاعلية القوات المسلحة البريطانية لسنوات، مشيرا إلى أن الأموال التي يحتمل أن يتم توفيرها نتيجة لهيكلية الجدية ستوجه إلى استخدام تقنية أكثر تطورا في أداء القوات المسلحة مستقبلا، حيث ستستخدم نظم قتالية عالية، إضافة إلى تحديث نظام الاتصالات.[2]

أما فرنسا فقد بادرت إلى إعادة هيكلة لجيشها ،أبرزها التوجه نحو الاحترافية والتخلي عن التجنيد وتعويضه بالموعد مع المواطن الذي يضم المتطوعين، ومن 1997 إلى غاية 2002، عرفت القوات البرية أكبر عملية تخفيض لأفرادها حيث تم حل 51 فوج من أصل 218، وإعادة هيكلة أكثر من 221 هيكل مع الأخذ بعين الاعتبار التقسيم الإقليمي للجيش مع الانتقال من 9 إلى 6 مناطق، إلى جانب القوات الجوية والبحرية عسكرية. [3] وتم استحداث 800 وظيفة جديدة في الجيش الفرنسي ،ستوجه إلى وحدات العمليات والدفاع الالكتروني وهذا للتصدي للتهديد الإرهابي وهذا

---

[1] شمسة بوشنافة ، مرجع سابق.

[2] نصر المجالي ، إعادة هيكلية الجيش البريطاني ،يومية إيلاف الالكترونية ، العدد 4523 ،9 اكتوبر 2013.متوفرة في الانترنت على الرابط:
http://elaph.com/Web/Politics/2004/7/1325.htm
تاريخ النشر25 جويلية 2004 تاريخ الاطلاع 2016/04/19.

[3] شمسة بوشنافة ، مرجع سابق.

خاصة بعد اعتداءات باريس التي أوقعت 130 قتيلا في نوفمبر 2015.[1] كما دخلت بلجيكا الاحتراف في 992 ، هولندا في 993 ، اسبانيا 1997 وايطاليا في 1999.[2]

كذلك الأمر بالنسبة للدول الإفريقية التي حاولت تكييف جيوشها مع التحولات الدولية من خلال اعتمادها على القوى الأجنبية، في هذه العملية ومنها خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ففي عام 2014 طلب الرئيس باراك أوباما موافقة الكونغرس على تخصيص5 مليار دولار لتدريب قوات أجنبية في مواجهة الإرهاب وتقديم الدعم لها ،وتضمنت القائمة العديد من الدول الإفريقية من بينها الصومال ومالي .[3]

برز عامل بناء القدرات المحلية للدول لمكافحة الإرهاب كمكون رئيس ضمن مكونات الإستراتيجية الأمريكية بعد الحادي عشر سبتمبر، واعتبرت هذا المكون ذو أهمية خاصة في الكثير من مناطق العالم أين تكون الدول ضعيفة وفاشلة. وتعتبر مبادرة "بان الساحل " كمثال عن هذه المبادرات، التي أعلن عنها في 10 جانفي 2004 لملاحقة الإرهابيين في الأراضي الإفريقية غير المراقبة. ومساعدة دول منطقة الساحل الإفريقي على تحسين أمن حدودها وتعزيز قدراتها في مكافحة الإرهاب عن طريق تدريب جنود الدول الأربعة التي مستها المبادرة هي: مالي، النيجر، تشاد وموريتانيا، وفي هذا الإطار تم إرسال 500 جندي تحت اسم "الفريق المعادي للإرهاب " نشر منهم 400 في المنطقة الحدودية بين النيجر وتشاد، وقد قدرت ميزانية المبادرة

---

[1] غير معروف ، استحداث 800 وظيفة جديدة في الجيش الفرنسي ، يومية إيلاف الالكترونية ، العدد 5434 ، 7 افريل 2016 .تاريخ الاطلاع 2016/04/19 متوفرة في الانترنت على الرابط:
http://elaph.com/Web/News/2016/4/1081791.html

[2] شمسة بوشنافة ، مرجع سابق.

[3] AntoniTisseron , Enchevétrements géopolitiques autour de la contrele Terrorisme dns le sahara.p2,(23/03/2016),in : http://sahara-intilligence.com

لمدة عامين ب 7.75 مليون دولار.[1] إلى جانب مبادرة الشراكة عبر الصحراء التي أعلن عنها، عام 2005 وهي امتداد لمبادرة " بان الساحل " مع توسيع نطاق المبادرة ،حيث ألحقت دول المغرب العربي، واهتمت هذه المبادرة بالجانب العسكري الذي كان سائد ضمن مبادرة " بان الساحل "، قدرة ميزانية المبادرة ب 500 مليون دولار ، للفترة (2007 إلى غاية 2013).[2] أما في الجزائر، و في إطار التعاون العسكري ، أقامت الجزائر شراكة ثنائية متميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية بهدف الدعم التقني وإعداد برنامج لتكوين الضباط الجزائريين والاستفادة من قدرات الجيوش العصرية لدعم برنامج الاحترافية.[3]

ومن خلال هذا نلاحظ أن عملية إعادة هيكلة الجيش، اهتمت بثلاثة جوانب وهي: تقليص حجم الجيوش وتعويض ذلك بالوسائل التكنولوجية وبالأخص تكنولوجية الاتصالات، كذلك توجه الدول نحو الاحترافية وتقليص عدد الأفراد في الجيوش خاصة القوات البرية، إلى جانب الاعتماد على الأسلحة والعتاد المتطور، فالبيئة الأمنية الجديدة تفرض جيوشا مدربة وسهلة الانتشار في وقت قياسي ولها مرونة عالية.[4]

المبحث الثاني:تطور التعاون في مجال الأمن الدولي (الشراكات الأمنية)

أدت التحولات الجيواستراتيجية إلى دعم التعاون الأمني بين الدول، التي أخذت طابع الشركات الأمنية بدلا من الأحلاف العسكرية، ومن المعروف أن الأحلاف

---

[1] أسماء رسولي ، الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، فرع الدبلوماسية و العلاقات الدولية ، جامعة الحاج خيضر ، باتنة ، 2010، 120.

[2] Antonin Tisseron, Queles enseiqnenents de l'approche américaine au sahel ? ,(23/03/2016) in : http://sahel-intelligence.com

[3] بهلولي ابو الفضل محمد ، الجيش الجزائري نحو الاحترافية ، متوفرة في الانترنت على الرابط : http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleno=173974

[4] شمسة بوشنافة ، مرجع سابق.

العسكرية كانت تؤسس بين دولتين أو أكثر بهدف الحماية من الاعتداءات العسكرية الخارجية وكانت الدول غير المنظمة للحلف تعتبر أن ذلك موجها ضدها ولنا في الحلف الأطلسي وحلف وارسو الأمثلة الواضحة على ذلك. كما مثل البعد العقائدي والجغرافي أساس بناء هذه الأحلاف، وانتهاء الحرب الباردة لم يؤدي إلى اختفاء الأحلاف وإنما أدى إلى إعادة بناءها في شكل الشركات الأمنية التي انتشرت وأصبحت أحد ميكانيزمات التحكم في الصراعات الجديدة وتحقيق الأمن الإقليمي والداخلي والدولي. هذه الشركات الجديدة أو الأحلاف توسعت في الحيز الجغرافي وفي الوظائف التي اسندت إليها، وهو توسيع يكرس التطور في مفهوم الأمن، الذي انتقل من مفهوم الأمن الوطني العسكري إلى تصور موسع يعتبر فيه الأمن بمثابة الصالح العام، الذي يجب حمايته ليس من الخارج ولكن بين الدول أيضا، وفي هذا الإطار، فان الأحلاف تطورت تماشيا مع البيئة الدولية وذلك بالانخراط في أنشطة التي هي ليست من صميم الدفاع فقط، ولكن تدخل في إطار الأمن الجماعي .[1]

وضمن هذا السياق، اعتمد حلف شمال الأطلسي مفهوم استراتيجي جديد سنة 1991 حيث أكد فيه على الحفاظ على أمن أعضاء المنظمة من خلال الدفاع الجماعي وحماية السلام في أوربا، ودعا إلى تحسين وتوسيع نطاق أمن أوربا من خلال الحوار والشراكة والتعاون مع الخصوم السابقة .[2]

ففي سنة 1999 انضمت كل من جمهورية تشيكيا والمجر وبولندا وفي اجتماع براغ 2002 وجهت الدعوة للانضمام لكل من بلغاريا، لتوانيا، سلوفاكيا، رومانيا، سلوفينيا، استونيا ولاتيفيا. أما في مؤتمر ستراسبورغ في سنة 2009، فقد تم ضم كل

---

[1] شمسة بوشنافة ، مرجع سابق.

[2] مجلة حلف الناتو ، صفحة موضوعية حول المفهوم الاستراتيجي ، من إعداد مجموعة من الخبراء، عدد قمة لشبونة لحلف الناتو ، العدد 6 ، تاريخ الاطلاع 2016/03/18 .على الساعة 20:35.http://www.int/docu/review/2010/lisbon-summit/AR/index.htm

من كرواتيا وألبانيا ليصبح عدد دول الحلف ثمانية وعشرون دولة. وفي سنة 1994 أطلق الحلف الحوار مع الدول المتوسطة لتوسيع الحلف نحو جنوب المتوسط، وبدا هذا الحوار بمشاركة كل من مصر، تونس، المغرب وإسرائيل ثم انضمت الأردن وموريتانيا والجزائر، وفي قمة اسطنبول سنة 2004 رفع الحلف هذا الحوار إلى شراكة حقيقية وسميت المبادرة بمبادرة اسطنبول للتعاون مع دول الشرق الأوسط لتشمل منطقة الخليج العربي بهدف مكافحة الإرهاب والجريمة بمختلف أنواعها .[1]

وقد فرض ذلك على الحلف استحداث هياكل عسكرية قادرة على التعامل مع هذه التهديدات ومثل ذلك قوة المساعدة الأمنية الدولية (إيساف) التي تشكلت من قوات كل دول الحلف إضافة إلى دول غير أعضاء مثل: جورجيا، السويد، سويسرا، تولت قيادة العمليات العسكرية في أفغانستان منذ أوت 2003.[2] ويشير المفهوم الاستراتيجي الجديد لعام 2010 إلى أن الحلف سيواجه حتى 2020 تحديات كبيرة منها زيادة التهديدات كانتشار أسلحة الدمار الشامل، نشاطات المنظمات الإرهابية، استمرار الصراعات الإقليمية والوطنية، العرقية والدينية، التنافس على المواد الإستراتيجية على رأسها النفط، الهجرة غير الشرعية، تدهور البيئة ...الخ وعليه يتعين على الحلف التدخل حيثما اقتضت الحاجة للحيلولة دون اندلاع الأزمات أو إدارتها في حالة وقوعها ثم إعادة الاستقرار إليها والمساعدة في الإعمار .[3]

أجاز المفهوم الاستراتيجي الجديد لسنة 2010 حماية الدول الأعضاء من التهديدات الأمنية التي اعتمدها الحلف في المفاهيم الإستراتيجية السابقة، والتي أجازت التدخل الإنساني من خلال عمليات إدارة الأزمات أو التدخل باستخدام القوة

[1] شمسة بوشنافة ، مرجع سابق.
[2] تباني وهيبة ، مرجع سابق ، ص 128.
[3] نفس المرجع ، ص 126.

المسلحة عند تعرض مصالحه أو أمنه للخطر خصوصا عند وقوع تلك الأزمات في منطقة حوض المتوسط.[1]

أما في إفريقيا تم تأسيس العديد من الميكانيزمات الأمنية وفي مقدمتها مجلس الأمن والسلم في إطار الاتحاد الإفريقي في سنة 2002، حيث تضمنت المادة الرابعة من الفقرة "ح" من القانون التأسيسي للاتحاد، حق التدخل في دولة عضو في حالة حدوث جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم الإنسانية وإدارة الكوارث وبناء السلم وإعادة التعمير في مرحلة ما بعد الصراعات. ونصت المواد 11،12،13 و 21 ، على أربع آليات للمجلس في مجال الأمن ومنها لجنة الحكماء نظام، الإنذار القاري المبكر والقوة الإفريقية الجاهزة، إلى جانب صندوق السلم .[2] وفي تقرير عن أنشطة مجلس السلم والأمن ووضع السلم والأمن في إفريقيا بمؤتمر الاتحاد الإفريقي في الدورة العادية الثالثة عشر بمدينة سرت الليبية أقيم في 1-3 جويلية 2009 تم مناقشة العديد من القضايا الأمنية في إفريقيا من بينها الأوضاع الأمنية في جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، السودان، جزر القمر، جمهورية غينيا، غينيا بيساو، مدغشقر، موريتانيا، الصومال والسودان (دارفور).[3] إلى جانب الاتحاد الإفريقي تلعب المنظمات الإقليمية الإفريقية بعد أساسيا في الأمن والسلم الدوليين ومنها خاصة (الإيقاد)، وهي معروفة باسم (الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة التصحر) وتأسست عام 1982 ثم تحولت إلى هيئة الحكومة للتنمية فقط منذ عام 1995 وذلك في نيروبي، وتضم كل من (إثيوبيا، كينيا، أوغندا، السودان ، جيبوتي، الصومال، اريتريا) وتهدف إلى تنمية

---

[1] محمد الحرماوي ، إستراتيجية حلف شمال الأطلسي ، (المحور :السياسة و العلاقات الدولية)، الحوار المتمدن ، العدد 4199، بتاريخ 2013/08/29/ ، ساعة نشر المقال 6:44 تاريخ الاطلاع 2016/03/12.

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=375431.

[2] شمسة بوشنافة ، مرجع سابق.

[3] مؤتمر الاتحاد الإفريقي الثالث عشر ، تقرير عن أنشطة مجلس السلم و الأمن ووضع االسلم و الأمن في إفريقيا ، سرت (الجماهيرية العظمى)، 1-3 جويلية 2009.ص (3،4). على الرابط:http://www.peaceau.org/uploads/assembly-au-6-xiii-a.pdf

اقتصاديات الدول الأعضاء بشكل عام. وبسبب أعمال العنف التي تعانيها بعض دول المنظمة كـ(السودان و الصومال) التي وصلت إلى حد الحروب كما هو الحال مع الحروب الاريترية _الإثيوبية في عام 1997 م ، وسعت منظمة (إيقاد) عن مهمتها التي تشكلت من أجلها، لتتحول إلى هيأة تسعى إلى إيجاد تسوية سلمية للصراعات الناشئة بين أعضائها. وقد كانت قضية جنوب السودان أول مشكلة سياسية حاولت منظمة (إيقاد) التصدي لها و معالجتها .[1]

وفي المنطقة العربية شهدت **جامعة الدول العربية*** تطورا هاما على مستوى حل النزاعات بين أعضائها، باستحداثها لآلية الوقاية من النزاعات بتاريخ 2001/03/28، وتعتبر هذه الأخيرة من الخطوات الايجابية القليلة التي خطتها الجامعة العربية، وقد جاءت هذه الآلية متطابقة مع ميثاق جامعة الدول العربية، وكما نص عليه قرار إنشائها تدعيما للجهود الرامية إلى تدعيم دور جامعة الدول العربية في تحقيق الأمن والمعلم والاستقرار الإقليمي العربي. [2] وتهدف هذه الآلية إلى الوقاية من النزاعات بين الدول العربية. وفى حال حدوث مثل هذه النزاعات، تعمل على تطويقها والحد من آثارها وتسويتها، والتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية عند الاقتضاء ، وتتكون الآلية من الجهاز المركزي (وهو الجهاز الرئيسي)، بنك المعلومات ، نظام الإنذار المبكر وهيئة الحكماء . [3].إلى جانب ذلك تم استحداث: مجلس السلم والأمن العربي .

---

[1] جمال طه علي ، دور المنظمات الإقليمية الإفريقية في حل و تسوية العنف السياسي في الدول الإفريقية .متوفرة على الانترنت على الرابط:
http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=72121

* جامعة الدول العربية هي إحدى المنظمات الدولية الإقليمية التي أكدت في ميثاقها عدم استخدام القوة لفض النزاعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة، لذلك جاءت المادة الخامسة من الميثاق متناولة حل الخلافات بين الدول الأعضاء و سبل تسويتها سلميا مع تأكيدها عدم الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دول الجامعة.

[2] نابي عبد القادر، نفس المرجع، ص 130.

[3] غير معروف ، جامعة الدول العربية ، متوفر على الانترنت على الرابط التالي:
http://vb.arabsgate.com/showthread.php?p=3527283

وهو عبارة عن آلية هامة من بين آليات التعاون الإقليمي العربي المشترك، وقد صدر القرار الخاص بإنشائه في قمة الخرطوم فيمارس 2006، وتم اعتماده من طرف مجلس الجامعة العربية بالقرار رقم: 6356 بتاريخ 2008/05/03 وتعمل الأمانة على إنشاء الأجهزة المساعدة للمجلس وهي بنك المعلومات، ونظام الإنذار المبكر وهيئة الحكماء . [1] وبقي مجلس الأمن العربي محافظا على نفس آليات عمل الجامعة العربية التي تعتمد في حل النزاعات على آلية الوساطة كوسيلة سياسية دبلوماسية وآلية التحكيم كوسيلة قضائية .[2]

ونستخلص من ذلك التهديدات الجديدة أدت إلى زيادة التعاون المشترك على المستوى الأمني هذا ما أدى بالمنظمات إلى توسيع مهامها إلى المجال الأمني حيث أصبحت لها دورا أساسيا في تسوية النزاعات.

المبحث الثالث:تطور استراتيجيات حماية الأمن (بناء الأمن)

أدت التحولات الجيواستراتيجية بعد نهاية الحرب الباردة إلى تطور مفهوم الأمن الذي خرج عن إطاره التقليدي، نحو تصور جديد للأمن الجماعي ذي الإبعاد

[1] نابي عبد القادر، نفس المرجع، ص 134
[2] نفس المرجع ، ص118.

الإنسانية، هذا الأمر الذي انعكس على عمل وتطور استراتيجيا ت المنظمات الدولية والإقليمية في حفظ السلم والأمن الدوليين و خاصة منظمة الأمم المتحدة.

تعمل منظمة الأمم المتحدة منذ 1945 تعمل عبر أجهزتها المختلفة والمنظمات الإقليمية لبحث ما يستجد من حالات تهدد السلم والأمن الدوليين أو تخل بهما ، متتبعة بذلك تطور مفهوم الأمن الجماعي الذي خرج عن إطاره التقليدي ذو الأبعاد العسكرية، نحو تصور جديد للأمن الجماعي ذي إبعاد إنسانية. وأضحى تحقيق الاستقرار في المجتمع الدولي يتطلب بعدا في النظر يتخطى معالجة المخاطر المرتبطة بالنزاعات المسلحة ، بإعطاء القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية حيزا أكبر من الاهتمام.[1] فالمتغيرات الدولية الجديدة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة ساهمت في توسيع نطاق نشاط بعثات حفظ السلام، والواضح في هذا الشأن، أن مفهوم عمليات حفظ السلام قد تغير ليشمل مهام سياسية وإنسانية ، واقتصادية، فعلى الصعيد السياسي يظهر أن عمليات حفظ السلام أصبحت تشمل المهام الجديدة ، أبرزها تنظيم الانتخابات والاستفتاءات ومراقبة أوضاع حقوق الإنسان، فضلا عن تطوير الهياكل الإدارية لمؤسسات الدولة وتدريب الكوادر العاملة فيها وتقديم المساعدات اللازمة للحكومة الانتقالية. [2] ولتحسين أداء الأمم المتحدة لحفظ السلام والأمن الدوليين، تم إعداد تقرير من الخبراء برئاسة الأخضر الإبراهيمي وأكد التقرير على ضرورة أيجاد آليات جديدة تتماشى مع المتغيرات الدولية الحاصلة لحفظ السلام والأمن الدوليين والتي يدخل أيضا في إطارها التدخل بهدف حماية الحقوق، وتدخل هذه العملية في إطار ما اصطلح عليه بناء السلام .[3]

---

[1] خولة محي الدين يوسف ، دور الأمم المتحدة في بناء السلام ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 27، العدد الثالث،2011.ص 492. متوفرة على الانترنت على الرابط:
http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/law/images/stories/487487-508.pdf

[2] خليل حسن ، مرجع سابق ، ص 768.

[3] خليل حسن ، مرجع سابق ،ص 770.

تعريف بناء السلام

الملامح المبكرة لهذا المفهوم –بناء السلم – بدأت مع نقاط ويلسون الأربع عشرة التي كان ينظر إليها على أنها ركائز ديمومة السلام بعد الحرب العالمية الأولى، ووسيلة للحفاظ على المكتسبات التي تم إحرازها على طريق إرساء السلام، وذلك بواسطة إقامة سلام توافيقي وضمان ديمومته بإقامة مؤسسة دولية راعية له وهي عصبة الأمم. لكن هذا المفهوم تبلور مؤسساتيا مع تقرير الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس غالي الصادر عام 1992 المعروف بخطة للسلام والذي قدم فيه رؤيته حول تعزيز وزيادة قدرة الأمم المتحدة على تحقيق مفهوم شامل متكامل لإرساء السلم والأمن الدوليين، مضمنا إياه أربعة مصطلحات رئيسية تشكل حلقة متكاملة تبدأ بالدبلوماسية الوقائية وتستمر مع صنع السلام وحفظ السلام لتصل إلى مرحلة بناء السلام ، ومنذ ذلك التاريخ ، والمفهوم متداول في أدبيات السلم والأمن الدوليين. وفي تقريره المقدم عام 1998 عن "أسباب الصراع والعمل على تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في افريقية " ذهب من القول: "ما اقصده بعبارة بناء السلام بعد انتهاء الصراع هو الإجراءات المتخذة في نهاية الصراع لتعزيز السلام ومنع عودة المجابهة المسلحة ".[1] ويهدف بناء السلام إلى الحد من خطر الانزلاق إلى نزاع أو العودة إلى النزاع، وذلك عن طريق تعزيز القدرات الوطنية على جميع المستويات لإدارة النزاع، وإرساء الأساس لسلام وتنمية مستدامين. وهي عملية معقدة وطويلة الأجل لتهيئة الظروف اللازمة لإحلال سلام مستدام. وتتناول تدابير بناء السلام القضايا الأساسية التي تؤثر على أداء المجتمع والدولة، وتسعى إلى تعزيز قدرة الدولة على الاضطلاع بمهامها الأساسية بصورة فعالة وشرعية.[2]

---

[1] خولة محي الدين يوسف ، مرجع سابق ، ص 490.

[2] غير معروف ،السلام و الأمن ، متوفرة على الانترنت، على الرابط التالي :
http://www.un.org/ar/peacekeeping/operations/peace.shtml

ورغم أن عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة يختلف نشاطها عن بناء السلام إلا أن التطور الذي شهدته طبيعة هذه القوات جعل منها مؤهلة للقيام بجانب من انجاز مهمة بناء السلام. فقد كانت هذه العمليات بمفهومها التقليدي تقتصر على مهام الفصل بين المتحاربين، إلا أنها اكتسبت طابعا جديدا متعدد الأبعاد تحت اسم قوات حفظ السلام متعددة الأبعاد وذلك وفق ما يفوضها إياه مجلس الأمن، ومن أبرز عمليات بناء السلام :[1]

-معالجة مسالة نزع السلاح والتسريع وإعادة الإدماج وهي برامج تطبق على الصعيد الوطني بهدف إعادة إدماج الفئات المسلحة التي كانت طرفا في النزاع في المجتمع، ومن دون هذه البرامج قد يتحول هؤلاء إلى الجريمة المنظمة، ناهيك عن ضرورة تنظيم القوات المسلحة الوطنية والشرطة الوطنية من جديد وبشكل يتناسب والمرحلة الجديدة التي يقبل عليها المجتمع .

-نزع الألغام .

-إصلاح القطاعات الأمنية و المساعدات في تعزيز نشر سلطة الدولة .

-المساعدة في تسيير العمليات الانتخابية .

ولتنفيذ هذه العمليات لجأت الأمم المتحدة إلى استحداث آليات بناء السلام في إطار الأمم المتحدة. كتطوير أجهزة فرعية ضمن هيكلها التنظيمي للتعامل مع متطلبات هذه المهمة، فظهرت لجنة السلام إلى جانب جهازين آخرين، هما مكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام. وقد أنشئت لجنة بناء السلام من قبل مجلس الأمن والجمعية العامة بشكل مشترك عام 2005 وتتمثل مهام هذه اللجنة في:[2]

[1] خولة محي الدين يوسف ،مرجع سابق ، ص 498.
[2] خولة محي الدين يوسف ، مرجع سابق ، ص500.

– اقتراح استراتيجيات متكاملة لبناء السلام والانتعاش بعد الصراع .

– تطوير أفضل الممارسات للموضوعات التي تتطلب مشاورات مكثفة وتعاونا بين الأطراف السياسية والأمنية والإنسانية والتنموية .

أما مكتب دعم بناء السلام وهو مكتب في الأمانة العامة للأمم المتحدة أسس لدعم لجنة بناء السلام ومساعدة الأمين العام على وضع استراتيجيات بناء السلام . وصندوق بناء السلام أسس عام 2006 من قبل الأمين العام للأمم المتحدة لتأمين الحاجات الفورية للبلدان الخارجة من الصراع، وهو يعتمد على المساعدات الطوعية من دول ومؤسسات دولية، وقد يمتد عمل الصندوق إلى البلدان التي لم تدرج في عمل لجنة بناء السلام وفق ما يراه الأمين العام .[1]

ومن أهم انجازات الأمم المتحدة في مجال بناء السلم، على سبيل المثال في بورندي تم التركيز في عملية بناء السلم على مجالات الحكم الرشيد وتعزيز سيادة القانون وإنعاش المجتمعات المحلية. أما في سيراليون فقد كان الاهتمام منصب على مجالات تنمية قدرات الشباب وتوظيفها والإصلاح في ميادين العدالة والأمن والحكم الرشيد وتنمية قطاع الطاقة، أما فيما يتعلق بالوضع في غينيابيساو فكان تنظيم العملية الانتخابية أحد أبرز أعمال الأمم المتحدة في مجال بناء السلم إلى جانب تعزيز المصالحة الوطنية ومكافحة الاتجار بالبشر والمخدرات والجريمة المنظمة والحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة .[2]

وخلاصة لهذا، تبقى هذه المنظمات الدولية والإقليمية من الأجهزة الدولية التي تسعى إلى حل الأزمات والصراعا ت الدولية، و ذلك في إطار إحلال السلم والأمن الدولي، خاصة في ظل التحولات الجيواستراتيجية وظهور الحروب الاتماثلية والحركات الإرهابية والنزاعات الداخلية، داخل الدولة الواحدة وانتشار الجريمة المنظمة العابرة

[1] نفس المرجع ، ص (501،502) .
[2] جمال منصر ، بناء السلم في مرحلة ما بعد النزاعات المضامين و النطاقات ، دفاتر السياسة والقانون ، العدد 13 ، جوان 2015 . ص386. متوفرة على الانترنت على الرابط:
http://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/9026/1/D1323.pdf

للأوطان وكذا انتشار أسلحة الدمار الشامل، لذا كان لزاما على هذه المنظمات أن تتجه نحو حماية حقوق الإنسان من التهديدات الجديدة.

فرضت نهاية الحرب الباردة واقعا مغايرا تماما لما كان عليه الحال في فترة الحرب الباردة، و الدليل على ذلك التحول الذي حدث في النظام الدولي. وكذا بروز فواعل كثيرة ذات فاعلية كبيرة تباينت بين أفراد، شركات ، جماعات، شبكات، هيئات، منظمات دولية حكومية وأخرى غير حكومية ..الخ.

–تطور مفهوم الأمن وتوسع مجالاته، لقد ارتبط مفهوم الأمن بالدولة وسيادتها وإقليميا وذلك إلى نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، أين عرف المفهوم تطورا ارتبط بتراجع قدرة الدول في حماية إقليمها في مواجهة العديد من التهديدات والفواعل في مجال الأمن. وقد مس هذا التطور موضوع الأمن ومستويات تحقيقه، حيث انتقل الأمن من مواجهة بين الدول والخطر الخارجي إلى مواجهة التهديدات التي اغلب مصادرها اقتصادية واجتماعية وحركات إجرامية.

–نظريا المنظور التقليدي لم يعد كافيا لتفسير طبيعة القضايا الأمنية ومصادر التهديد في فترة ما بعد الحرب الباردة، ما أدى بالعديد من المفكرين إلى الدعوة لتوسيع الدراسات الأمنية، بحيث تحوي كل التهديدات الأمنية العسكرية والغير عسكرية، وهو ما تجسد مع بلورة مفاهيم أمنية جديدة، كالأمن الإنساني والأمن المجتمعي ومفهوم المركب الأمني .

أما عمليا الدول لم تعد لها القدرة على مواجهة كل هذه التحديات والأخطار بمفردها، وهو ما شكل دافعا قويا لإشراك فواعل أخرى لتحقيق الأمن على المستوى المحلي والعالمي، خاصة المنظمات الدولية والإقليمية باعتبارها الفاعل الثاني بعد الدول، وهو ما يسمح باتحاد القرارات وتنفيذها وتسهيل عملية التنسيق بين مختلف الوحدات السياسية وفي مختلف الأقاليم .

-لم تعد الوسيلة العسكرية وحدها كفيلة بتحقيق الأمن بل أصبح الحديث على الأمن المشترك والأمن المتكامل والأمن الإنساني، وكل هذه التعريف تصب في قالب واحد وهو الأمن المتعلق بالفرد، الذي عن طريقه يتحقق الأمن الوطني والعالمي ، وهو امن تجاوز الحدود بسبب العولمة .

-إعادة صياغة السياسة الأمنية بما يتوافق وهذا التحول، بحيث لم يعد التركيز فقط على المفهوم العسكري. وأهم ركن في إعادة الصياغة، هي إعادة هيكلة الجيوش،والذي يبرز في جانبه العسكري على شكل الشركات الأمنية، و التي تعتمد على قوات جاهزة مشتركة، وهذا الذي يتطلبه الأمن، وكذلك التحكم في التكنولوجيات العسكرية الحديثة والتي تعتمد تكنولوجيات الاتصالات، وذلك بواسطة الأقمار الصناعية، وأجهزة الاستشعار والمراقبة، وإنشاء شبكة الكترونية C4، التي تربط بطريقة الكترونية كل المقاتلين وتسمح لهم بتبادل المعلومات في الوقت الحقيقي والعمل معا. فلم يعد الدفاع اليوم بحاجة إلى أعداد كبيرة من الجنود، بل تم تقليصهم وتعويضهم بالتكنولوجيات الحديثة. إن الأمن في الوقت الراهن أصبح شاملا ومعقدا، وأصبحت السياسات الأمنية والدفاعية ترسم في إطار موسع، والقوة العسكرية تمثل أحد الأدوات وليست كلها. كما يجب الانخراط في شركات أمنية دولية وإقليمية .

-أما فيما يتعلق بالتهديدات الأمنية الجديدة التي تبلورت بشكل بارز بعد نهاية الحرب الباردة، فان معظم الآليات المعتمدة لاحتوائها تقوم بالأساس على نجاح الاتصال والتنسيق بين كل دول العالم، ومرد ذلك إلى سرعة انتشار هذه التهديدات، وأيضا ارتباطها ببعضها البعض، فالفقر والمجاعة والأمراض دفعت إلى الهجرة غير الشرعية باتجاه دول الشمال المتقدمة، وهو ما أدى لمعاناة هذه الأخيرة من تبعات هذه الأخطار ، ما جعلها تلجأ لإقامة علاقات شراكة وإقامة منظمات مشتركة من خلالها يتم تنسيقا لجهود ،كما أن بعض التهديدات تتطلب تدخل دولي سريع، وهذا ما قد تعتبره الدول تدخل في الشؤون الداخلية ومساس بالسيادة الوطنية، إذا كان من طرف دولة أخرى، في حين أن العمل خلال المنظمات الدولية يخفف من حدة وحساسية التدخل .

نتائج الدراسة

إن مفهوم الأمن الكلاسيكي والذي يعني حماية الدولة من الأخطار العسكرية، يعاد تعريفه حسب ثلاث محاور وهي :[1]

- بدلا من التركيز على أمن الدولة والنظام، فان السياسة الأمنية الجديدة يجب أن تصاغ ضمن منظور واسع يشمل رفاه الشعب واحترام حقوق الإنسان .
- الأمن والتنمية تظهر على نحو لا يتجزأ، الأمر الذي يعني إدماج اعتبارات الأمن في التوجهات الإستراتيجية المرتبطة بمبادئ الإدارة الجيدة، كما أن الشعب مدعو أن يكون حذرا تجاه السياسة الأمنية .
- إن النظام الأمني اليوم يبنى على مقاربة شاملة، هدفها العمل على جميع المؤسسات المكلفة بالأمن وهي الجيش، الشرطة، الدرك، الجمارك، العدل، إدارة السجون، إلى جانب البرلمان وذلك بحسب توسع مفهوم الأمن، وقد أصبحت هذه العملية، إحدى أهم أولويات المنظومة الدولية .

وعليه فان السياسات الأمنية والدفاعية تتجه نحو التكيف مع هذا التحول. -

[1] سمشة بوشنافة ، مرجع سابق.

أولاً: المراجع باللغة العربية

القران الكريم

ا. الكتـــــب:

1- جيمس دورتي و روبرت بلتسغراف ، النضاريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ترجمة : وليد عبد الحي ، كاظمة للنشر و التوزيع والترجمة و المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع (مجد)، بيروت 1985.

2- خليل حسين ، العلاقات الدولية (النظرية و الواقع _الأشخاص و القضايا)، منشورات الحلبي الحقوقية ،ط1، بيروت ، 2011.

3- رابعة بنت ناصر السياري ، الأمن الداخلي في ضوء مقاصد الشريعة و القضايا المعاصرة ، الرياض ، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 1432هـ -2011م

4- ذياب موسى البداينة ، الأمن الوطني في عصر العولمة ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، ط1، الرياض ، 1432هـ/2011م.

5-عبد الوهاب الكيلاني و آخرون ، الموسوعة السياسية ، ج1 ، (ن،م،ن) ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، ص 331، 1981.

6-غيرهام ايفانز و جيفري نوينهام ، تر : مركز الخليج للأبحاث ، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية ، مركز الخليج للأبحاث ، الإمارة ،2004.

7- محسن عبد الحميد أحمد ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجريمة المنظمة عبر الدول و محاولات مواجهتها إقليميا و دوليا ، أبحاث حلقة علمية حول الجريمة المنظمة و أساليب مكافحتها ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، (14،18) نوفمبر 1998 .

8- محمود شاكر سعيد و خالد بن عبد العزيز الحرفش ، مفاهيم أمنية ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، ط1، الرياض ، 1431هـ/2010م.

9- محمد إبراهيم زيد ،(الجريمة المنظمة ،أنماطها و جوانبها التشريعية) ، أبحاث حلقة علمية حول الجريمة المنظمة و أساليب مكافحتها ، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ، الرياض ، 14-18 نوفمبر 1998.

10- مارتن غريفيش و تيري أوكالاهان ، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ، مركز الخليج للأبحاث ، دبي ،2008.

11- بن فايز الجحني ، الإرهاب الفهم المفروض للإرهاب المرفوض ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2001.

II. المقالات والدوريات:

1-خليل إبراهيم حجاج ، محمد أحمد المقداد ، و صايل فلاح السرحان حول ، أثر المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الامن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة :1990-2010، دراسات العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، المجلد 40، العدد 2 ، 2016.

2-سليمان عبد الله الحربي ، مفهوم الأمن ، مستوياته ، وصيغه وتهديداته ، دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد19 ، 2008/7.

3-عبد الستار حسين الجميلي ، النظام القانوني لنزع أسلحة الدمار الشامل في ضوء القانون الدولي العام ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية و السياسية.

4- عدنان السيد حسين ، مفهوم الأمن في إطاره العالمي ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد19، 2008.

III. الدراسات غير المنشورة:

أ -المذكرات:

1- بالة عمار ، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، جامعة باتنة ، 2012/2011 .

2- تباني وهيبة، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة ظاهرة الإرهاب ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية و مغاربية ، الامن و التعاون ، جامعة مولود معمري ، باتنة ، 2014 .

3- حمو فريدة ، الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية ، ملخص مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص علاقات دولية ،جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية و الاعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2004/2003 .

4- خالد معمري، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة (دراسة في الخطاب الأمريكي 11سبتمبر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية و الدراسات الإستراتيجية ، جامعة باتنة ، 2008/2007.

5- ختو فايزة ، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الاورومغاربية 1995-2010 ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص الدراسات الإستراتيجية و الأمنية ، جامعة الجزائر 3 معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2011/2010 .

6- خلف الله عمر ، التهديدات البيئية و فعالية الاستجابة السياسية في افريقيا ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص: دراسات افريقية ، جامعة الجزائر 3، 2012/2011 .

7-شكيط خالد ، دور المقاربة الامنية الانسانية في تحقيق الامن في الساحل الافريقي ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص دراسات افريقية ، جامعة الجزائر (3) ، كلية العلوم السياسية و الاعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2011/2010.

8- صايش عبد المالك ، مكافحة تهريب المهاجرين السريين ، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم تخصص قانون ، جامعة مولود معمري ، تيزوزو ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، فيفري 2014.

9-صايش عبد المالك، التعاون الاورو_مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في شعبة الق انون الدولي و العلاقات الدولية ، كلية الحقوق قسم القانون العام ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، 2007/2006.

10- قريب بلال ، السياسات الأمنية للاتحاد الأوربي من منظور أقطابه –التحديات و الرهانات ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دبلوماسية و علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ،2011/2010.

11-علالي حكيمة ، البعد الأمني في السياسة الخارجية (نموذج الجزائر) ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص: الديمقراطية و الحكم الراشد ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2011/2010.

12- علاء الدين بالنور ، تأثير التحولات الدولية الراهنة على حقل السياسات المقارنة ، دراسة في تأثير الفواعل الخارجية – الدولية على السياسية الداخلية – المحلية (حالة افريقيا)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص التنظيمات السياسية و الإدارية ، جامعة العقيد الحاج لخضر ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، باتنة ، 2009/2008.

13 ليندة عكروم ، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال و جنوب المتوسط ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص ساسة مقارنة ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2010/2009 .

14- مدوني علي، قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا و انعكاساتها على الأمن و الاستقرار فيها ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2014/2013 .

15- مسالي نسيمة، التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي و استراتيجيات مواجهتها ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2010/2009.

16-نابي عبد القادر ، دور جامعة الدول العربية في الحفاظ على السيادة الاقليمية للدول الاعضاء ، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام ، جامعة ابي بكر بلقايد ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، تلمسان ، 2014

ب- الملتقيات

1-أعلية علاني، الأمن والخارطة الجيوسياسية في العالم العربي من خلال بعض النماذج: الإرهاب : أشكاله وتحدياته ، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول ،السياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية و التحديات الإقليمية يومي 12،13 نوفمبر 2014، جامعة قاصدي مرباح ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، ورقلة.

2-شرمسة بوشنافة ، مداخلة بعنوان "السياسات الدفاعية و الأمنية . قراءة في تأثير التحولات الجيواستراتيجية " ، في الملتقى الدولي حول سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية و التحديات الإقليمية يومي 13/12 نوفمبر 2014 ، جامعة قاصدي مرباح ، كلية الحقوق و العلوم السياسية.

3-نصر الدين الاخضري ، الجيش الوطني الشعبي بين واجب حماية الحدود و الالتزام بالمشاركة في بعث أسباب التنمية ، سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،يومي 12 و 13 نوفمبر 2014.

ج- المحاضرات

1-فريدة طاجين ، محاضرات السداسي الثالثة ماستر دراسات أمنية و إستراتيجية (مقياس الأمن و المخابرات)، السنة الدراسية 2016/2015.

2- علي بوحامد ، محاضرات مقياس قضايا إستراتيجية معاصرة ، السداسي الأول ماستر دراسات أمنية و إستراتيجية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، السنة الجامعية 2015/2014.

IV. الوثائق الإلكترونية

1-بهلولي ابو الفضل محمد ، الجيش الجزائري نحو الاحترافية ، متوفرة في الانترنت على الرابط :

http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleno=173974

2-تاكايوكي ياومري ، ترجمة : عادل زقاغ ، مفهوم الامن في نظرية العلاقات الدولية ، على الرابط :

www.goegeocities.com/adzggagh/secp.net يوم 08/02/2016

3- جمال طه علي ، دور المنظمات الإقليمية الإفريقية في حل و تسوية العنف السياسي في الدول الافريقية .متوفرة على الانترنت على الرابط:
http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=72121

6- خلف الله نهلة ، مفهوم الجريمة المنظمة ، متوفرة على الانترنت على الرابط : :
www.khelallahnahla.unblog.fr/2013/03/19/

8-خولة محي الدين يوسف ، دور الامم المتحدة في بناء السلام ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 27، العددالثالث،2011.ص 492. متوفرة على الانترنت على الرابط:
http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/law/images/stories/487487-508.pdf

9- عمر يحي أحمد ، الهجرة غير الشرعية و أثرها على الأمن الأوروبي المعاصر " الجزائر دراسة حالة "، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية ، متوفرة على الانترنت على الرابط:
http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=433:-imiclandi-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&

10-محمد الحرماوي ، إستراتيجية حلف شمال الأطلسي ، (المحور :السياسة و العلاقات الدولية)، الحوار المتمدن ، العدد 4199، بتاريخ 2013/08/29/ ، ساعة نشر المقال 6:44 تاريخ الاطلاع 2016/03/12.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=375431.

11- مصطفى بخوش ، التحول في مفهوم الامن و انعاساته على الترتيبات الامنية في المتوسط ، مدونة العلوم السياسية ن متوفرة على الانترنت على الرابط:
www.Omarpolitic.blogspost.com

12- ماجد أحمد الزاميلي ، تأثير الإرهاب على اقتصاديات الدول ، الحوار المتمدن ، العدد 4233 ، متوفر على الانترنت على الرابط:
www.ahewr.org/debat/show.art.asp ?aid=380562

13- نصر المجالي ، إعادة هيكلية الجيش البريطاني ،يومية إيلاف الالكترونية ، العدد 4523 ،9 اكتوبر 2013.متوفرة في الانترنت على اللرابط:
http://elaph.com/Web/Politics/2004/7/1325.htm

14- محمد هيبة علي أحطيبة ، دور مجلس السلم و الأمن في إفريقيا في حل النزاعات و تسويتها في افريقية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانون ، المجلد 27، العدد الثالث ، 2011

http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/law/images/stories/629-650.pdf

15- محمد خوجة ، مقدمة اطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية بعنوان "الثورة في الشؤون العسكرية " ، كلية العلوم السياسية والاعلام بجامعة الجزائر ،سنة 2006.متوفرة على الانترنت على الرابط:
www.kotb.oven-blog.com/article_62137084.html

16- ـــــــــ ، استحداث 800 وظيفة جديدة في الجيش الفرنسي ، يومية ايلاف الالكترونية ، العدد 5434 ، 7 افريل 2016 .تاريخ الاطلاع 2016/04/19 متوفرة في الانترنت على الرابط:
http://elaph.com/Web/News/2016/4/1081791.html

17- ـ امم المتحدة .. انجازات و اخفاقات ، متوفر على الانترنت على الرابط :
http://www.skynewsarabia.com/web/article/461390/

18- ـ ، وسائل تسوية المنازعات في اطار جامعة الدول العربية ، متوفرة على الانترنت على الرابط :
http://www.farrajlawyer.com/viewTopic.php?topicId=477

19- المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية القاهرة ، تحولات جوهرية : الأنماط الجديدة لتوظيف قضية اللاجئين في منطقة الشرق الأوسط ، متوفرة على الانترنت على الرابط التالي :
http://www.rcssmideast.org/Article/3897

20- الموسوعة العربية ، القانون الجزائي _ الجريمة المنظمة ، متوفرة في الانترنت على الرابط:

http://www.arabency.com/_/details.law.php?full=1&nid=164715

21- موسوعة المقاتل ، التقنية وتأثيرها على الاستراتيجية العسكرية ، متوفرة في الانترنت على الرابط :
www.moqatel.com/openshare/behoth/askria6/akmarlarzar/sec07.doc-cvt.html

22- مؤتمر الاتحاد الإفريقي الثالث عشر ، تقرير عن أنشطة مجلس السلم و الأمن ووضع االسلم و الأمن في إفريقيا ، سرت (الجماهيرية العظمى)، 1-3 جويلية 2009.ص (3،4). على الرابط:
http://www.peaceau.org/uploads/assembly-au-6-xiii-a.pdf

مجلة حلف الناتو ، صفحة موضوعية حول المفهوم الاستراتيجي ، من إعداد مجموعة من الخبراء، عدد قمة لشبونة لحلف الناتو ، العدد 6 ، تاريخ الاطلاع 2016/03/18 على الساعة20:35. متوفرة على الرابط التالي :

http://www.int/docu/review/2010/lisbon-summit/AR/index.htm

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

1-The OXford English-ArabicDictioonory,N.S.Doniach

2-Antonin Tisseron, Queles enseiqnenents de l'approche américaine au sahel ? ,(23/03/2016) in :

http://sahel-intelligence.com

3-Antoni Tisseron , Enchevétrements géopolitiques autour de la contrele Terrorisme dns le sahara (23/03/2016),in :

http://sahara-intilligence.com

4- Institute For Economics And Peace , Global Terrorism Index 2015. in :

http://economicsandpeace.org/wp-content/uploads/2015/11/Global-Terrorism-Index-2015.pdf

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الإهداء	
شكر و تقدير	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للأمن.....	02
المبحث الأول : مفهوم الأمن	02
أولا : مفهوم الأمن لغة واصطلاحا	03
أ- التعريف اللغوي.....	03
ب –التعريف الاصطلاحي.....	04
ثانيا: مستويات الأمن	06
أ –الأمن القومي (الوطني)	06
ب –الأمن الإقليمي.....	07
ج –الأمن الدولي.....	07
د–الأمن الإنساني	08
المبحث الثاني: تطور مفهوم الأمن.....	**10**
المبحث الثالث :النظريات المفسرة للأمن.....	**12**
أولا : النظرية الواقعية	12
ثانيا : النظرية الليبرالية	15
ثالثا: النظرية البنائية.....	17
الفصل الثاني : أهم التحولات الجيواستراتيجية بعد نهاية الحرب الباردة.....	**21**
المبحث الأول : ضعف الدور الأمني و الدفاعي للدولة.....	21
المبحث الثاني :تطور التكنولوجيا العسكرية.....	23
المبحث الثالث : بروز ونمو التهديدات الأمنية الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة	26
أولا : الإرهاب	26
ثانيا : الهجرة غير الشرعية.....	30
أ–الأسباب السياسية و الأمنية	30
ب–الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية	31
ثالثا : الجريمة المنظمة.....	33
رابعا: أسلحة الدمار الشامل	36
الفصل الثالث: انعكاسات التحولات الجيواستراتيجية على السياسات الأمنية والدفاعية	**39**
المبحث الأول: إعادة تنظيم الجيوش ومهامها.....	39
المبحث الثاني: تطور التعاون في مجال الأمن الدولي (الشركات الأمنية).....	43
المبحث الثالث: تطور استراتيجيات حماية الأمن (بناء الأمن).....	48
الخاتمة	53
نتائج الدراسة	55

الفهرس

قائمة المراجع..... 56
الفهرس 66

ملخص الدراسة:

تركز الدراسة على تحول السياسات الأمنية والدفاعية في العلاقات الدولية نتيجة التحولات التي شهدها العالم بعد نهاية الحرب الباردة، بحيث ركزت الدراسة في الفصل الأول على الإطار المفاهيمي والنظري للأمن وذلك من خلال تحديد تعريف الأمن لغة واصطلاحا مرورا بمستوياته ،إضافة إلى التطرق لتطور مفهوم الأمن انطلاقا من التركيز على امن الدولة، ومع بروز التهديدات الجديدة ركز على امن الفرد والمجتمع ،ثم النظريات التي فسرت الأمن بداية بالنظرية الواقعية التي ركزت في تحليلها على الدولة كوحدة أساسية للتحليل، و لحماية امن الدولة يجب التركيز على القوة العسكرية أما النظرية الليبرالية تهتم بنشر قيم الديمقراطية أما في النظرية البنائية فيتم التركيز على امن الفرد والمجتمع كوحدة أساسية للأمن، وفي الفصل الثاني والذي تطرقت فيه لأهم التحولات الجيواستراتيجية بداية بضعف الدولة نتيجة ظهور فواعل جديدة في العلاقات الدولية والمتمثلة في المنظمات الحكومية وغير الحكومية كمنظمة حقوق الإنسان، كذلك تطور التكنولوجيا العسكرية كالثورة في الشؤون العسكرية، إضافة إلى التهديدات الجديدة و المتمثلة في الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية ..الخ وفي الفصل الأخير نبرز انعكاسات التحولات الجيواستراتيجية على السياسيات الأمنية والدفاعية وذلك من خلال إعادة تنظيم الجيوش ومهامها وكذلك تطور التعاون في مجال الأمن الدولي (الشركات الأمنية) كالحلف الأطلسي والاتحاد الأوربي ..الخ وفي الأخير نشير إلى تفعيل دور المنظمات الدولية والإقليمية .

الكلمات المفتاحية: الأمن، السياسة الأمنية ، الدفاع، السياسة الدفاعية، الإستراتيجية ، الجيواستراتيجية، السياسية الجغرافية .

Résumé de l'étude:

L'étude se base sur le tournent des politiques sécuritaires et défensives dans les relations internationales suite aux changements qu'a vécu le monde après la guerre froide.

Dans le premier épisode, l'étude se centre sur la partie conception et théorie de la sécurité en ayant la signification juste de cette dernière au sens propre du mot en passant par tous ses niveaux, plus encore l'évolution de la conception de la sécurité se concentre sur la sécurité de l'Etat. Avec l'apparition de nouvelles menaces, la concentration s'est tournée vers la sécurité du citoyen et de la société.

Les théories qui définissent la sécurité à commencer par la théorie réelle, se reposent sur l'Etat qui est l'unité principale à analyse et pour assurer sa sécurité, il faut se concentrer sur la force militaire, pour la théorie libérale, elle s'occupe à diffuser les valeurs de la démocratie quand à la théorie constructive, elle se concentre sur la sécurité du citoyen et la société en étant une unité principale à la sécurité.

Dans le second épisode on a entamé les changements géostratégiques à commencer par la vulnérabilité de l'Etat causée par de nouveaux acteurs dans les relations internationales qui sont les organisations gouvernementales et non gouvernementales comme une organisation des droits de l'homme. L'évolution de la technologie militaire comme une révolution dans les affaires militaires, en plus des nouvelles menaces telles que le terrorisme, le crime organisé et l'immigration illégale.

Dans le dernier épisode, ce sont les répercussions des changements géostratégiques sur les politiques sécuritaires et défensives en réorganisant les armées et leurs taches et évoluer la coopération dans le domaine de la sécurité mondiale (les entreprises sécuritaires) comme l'ONU et l'Union Européen, à la fin, on met le point sur l'activation du rôle des organisations mondiales et territoriales.

Les mots clés :La sécurité, la politique sécuritaire, la défense, la politique défensive, la stratégie, la géostratégie et la politique géographique.